E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/1995/33 (Part III)
E/ICEF/1995/9 (Part III)
28 July 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥
جنيف، ٢٦ حزيران/يونيه -
٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٥

تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أعمال دورته السنوية لعام ١٩٩٥

(٢٢ - ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥)*

* هذه الوثيقة هي صيغة مستنسخة من تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن دورته السنوية (٢٢ - ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥). وسيصدر تقرير الدورة العادية الأولى (١ - ٣ و ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥)، وتقرير الدورة العادية الثانية (٢٠ - ٢٣ آذار/مارس ١٩٩٥)، وتقرير الدورة العادية الثالثة (١٨ - ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥)، بصفتها الأجزاء الأول والثاني والرابع، على التوالي. وستدمج هذه التقارير وتصدر بصيغتها النهائية في وثيقة "الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ١٣" (E/1995/33/Rev.1 - E/ICEF/1995/9/Rev.1).

010995 250895 95-22691

9522691

المحتويات

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا -	تنظيم الدورة	١ -٦	٤
	ألف - افتتاح الدورة	١ -٢	٤
	باء - إقرار جدول الأعمال	٣ -٦	٤
ثانيا -	مداولات المجلس التنفيذي	٧ -١٢٤	٧
	ألف - تقرير المدير التنفيذي	٧ -٢٣	٧
	باء - متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل	٢٤ -٢٧	١٠
	جيم - استراتيجيات اليونيسيف في مجال التعليم الأساسي	٢٨ -٣٩	١٠
	دال - عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات	٤٠ -٥٣	١٢
	هاء - ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في افريقيا	٥٤ -٦٥	١٦
	واو - الاستعراض التنظيمي: مسائل تتعلق بمهمة اليونيسيف	٦٦ -٨١	١٩
	زاي - مقترحات بشأن استعراض تعاون اليونيسيف وبرامجها	٨٢ -٩٦	٢٢
	حاء - استراتيجيات اليونيسيف في مجال المياه والمرافق الصحية البيئية	٩٧ -١٠٩	٢٥
	طاء - أعمال أخرى	١١٠-١٢٢	٢٨
	ياء - ملاحظات ختامية قدمتها المديرة التنفيذية ورئيس المجلس	١٢٣-١٢٤	٣١
ثالثا -	التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي	١٢٥-١٤٠	٣٢
	ألف - التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام استعراض سياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجري كل ثلاث سنوات	١٢٧-١٣٥	٣٢
	باء - متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية	١٣٦-١٣٧	٣٤
	جيم - متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية	١٣٨-١٤٠	٣٤
رابعا -	المقررات المتخذة		٣٦
	١٩٩٥/١٤ - التقدم المحرز في متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل		٣٦

المحتويات (تابع)

الفصل		الفقـــرات	الصفحة
	١٥/١٩٩٥ -	عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات، التقارير المالية	٣٧
	١٦/١٩٩٥ -	المقترحات المتعلقة باستعراض تعاون اليونيسيف وبرامجها .	٣٧
	١٧/١٩٩٥ -	التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي . .	٣٩
	١٨/١٩٩٥ -	ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في افريقيا	٤٠
	١٩/١٩٩٥ -	مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري	٤٢
	٢٠/١٩٩٥ -	عملية بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها والميزانية المقترحة لعام ١٩y٩٥	٤٢
	٢١/١٩٩٥ -	استراتيجيات اليونيسيف في مجال التعليم الأساسي	٤٥
	٢٢/١٩٩٥ -	استراتيجيات اليونيسيف في مجال الإمداد بالمياه والمرافق الصحية البيئية	٤٧
	٢٣/١٩٩٥ -	انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي لدى اللجنة المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف المعنية بالتعليم	٥٠
	٢٤/١٩٩٥ -	شكل مقررات المجلس التنفيذي في المستقبل	٥٠

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة

١ - رحب الرئيس بالمديرة التنفيذية الجديدة، السيدة كارول بيلامي، وقدم إليها التهاني لتعيين الأمين العام لها. كما رحب بأعضاء أسرة اليونيسيف الكبيرة الذين يشتركون في الدورة السنوية، ومن بينهم ممثلون حكوميون رفيعو المستوى وممثلو لجان اليونيسيف الوطنية والمنظمات غير الحكومية. وقال إن اليونيسيف تقف على عتبة عهد جديد يميزه تعيين المدير التنفيذي الرابع للمنظمة، والذكرى السنوية الخمسين لإنشائها في عام ١٩٩٦، والإطار الزمني لتحقيق أهداف منتصف العقد في عام ١٩٩٥. وبالإضافة إلى ذلك، قام المجتمع الدولي، من خلال المؤتمرات الدولية الرئيسية التي عقدت في السنوات الأخيرة، بتناول مسائل حيوية بالنسبة لرفاه الطفل والمرأة. ومن مسؤوليات المجلس التنفيذي أن يضمن، حسب الاقتضاء، ترجمة خطط العمل المعتمدة في هذه المؤتمرات إلى أعمال فعلية لصالح الطفل. (انظر الوثيقة E/ICEG/1995/CRP.26، للاطلاع على النص الكامل لملاحظاته).

٢ - وقالت المديرة التنفيذية إنها ترحب بقيادة المجلس التنفيذي ودعمه، وإن المجلس يستطيع أن يعتمد على تعاونها الكامل معه. وأضافت قائلة إنه على اليونيسيف أن تعمل على استمرار زخمها بتنفيذ البرامج وبذل الجهود الإدارية. وعلى اليونيسيف كذلك أن تساعد البلدان على تحقيق أكبر عدد ممكن من الأهداف من أجل الطفل، على ألا تنسى أن تحقيق الأهداف ينبغي أن يخدم التنمية البشرية المستدامة على الأمد الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز المساءلة أمر أساسي في جميع مجالات عمل المنظمة. وينبغي، في المقام الأول، أن تكون الأمانة مسؤولة أمام المجلس، وكذلك أمام المانحين ونظرائها البرنامجيين، وشركائها الوطنيين، والمتطوعين، والموظفين، وأخيرا أمام أطفال العالم. وأضافت قائلة إنه في حين تتصف الفعالية بأهميتها البالغة ينبغي معالجة المشاكل المتعلقة بمعنويات الموظفين، وإن تنمية الموارد البشرية ستكون من ضمن أولوياتها. (انظر الوثيقة E/ICEF/1995/CRP.27، للاطلاع على النص الكامل لملاحظاتها).

باء - إقرار جدول الأعمال

٣ - يشمل جدول أعمال الدورة، بصيغته الواردة في الوثيقة E/ICEF/1995/13/Rev.1، البنود التالية:

البند ١ - افتتاح الدورة: بيانان يدلي بهما رئيس المجلس والمدير التنفيذي

البند ٢ - إقرار جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال

البند ٣ - تقرير المدير التنفيذي (الجزء الأول والجزء الثاني)

البند ٤ - متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

البند ٥ - التقرير السنوية المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تقرير المدير التنفيذي (الجزء الثالث)):

(أ) متابعة قراري الجمعية العامة ٤٤/٢١١ و ٤٧/١٩٩

(ب) متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

(ج) متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

البند ٦ - استراتيجيات اليونيسيف في مجال التعليم الأساسي

البند ٧ - الميزانية الأساسية للدعم الإداري والبرنامجي*

البند ٨ - التوصية المتعلقة بالميزانية الأساسية البرنامجية للصناديق العالمية*

البند ٩ - عملية بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها

(أ) خطة عمل عملية بطاقات المعايدة وميزانيتها المقترحة

(ب) استعراض دورة الميزانية لعملية بطاقات المعايدة

(ج) التقرير المؤقت لعملية بطاقات المعايدة لموسم ١٩٩٤

(د) التقرير المالي لعملية بطاقات المعايدة وحساباتها لموسم ١٩٩٣

البند ١٠ - استراتيجية اليونيسيف الصحية*

البند ١١ - ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في أفريقيا

البند ١٢ - الاستعراض الإداري: المسائل المتعلقة بمهمة اليونيسيف

البند ١٣ - المقترحات المتعلقة بتعاون اليونيسيف واستعراضاته البرنامجية

البند ١٤ - استراتيجيات اليونيسيف في مجال المياه والإصحاح البيئي

البند ١٥ - اعتماد المقررات

البند ١٦ - أعمال أخرى

البند ١٧ - ملاحظات ختامية يدلي بها المدير التنفيذي ورئيس المجلس

---

* انظر الفقرة ٤.

٤ - قال أمين المجلس التنفيذي إن المجلس قرر، في الاجتماع الإعلامي السابق للدورة المعقودة في ١١ أيار/مايو، أن يؤجل النظر في بنود جدول الأعمال المتعلقة بالاستراتيجية الصحية وميزانيتين أساسيتين إلى الدورة العادية الثالثة التي ستعقد في شهر أيلول/سبتمبر. وفي ١٩ أيار/مايو، أقر المكتب هذا المقترح. وتم إقرار جدول الأعمال مع هذه التعديلات. كما تم إقرار جدول زمني منقح.

٥ - وأعلن أمين المجلس التنفيذي، بموجب المادة ٥٠ - ٢ من النظام الداخلي ومرفق ذلك، عن أسماء الوفود المتمتعة بمركز المراقب التي قدمت وثائق تفويضها للدورة وأخطرت الأمانة ببنود جدول الأعمال التي تهمها بشكل خاص. وأضافت وفود أخرى، شفويا، البنود التي تهمها. وفيما يلي هذه الوفود (ترد بنود جدول الأعمال، إذا تم الإشارة إليها، بين قوسين): إثيوبيا؛ والأرجنتين؛ وأرمينيا (٣ و ٨ و ١٢ و ١٣)؛ وإريتريا؛ وأسبانيا (٣ و ٤)؛ وإستونيا؛ وإسرائيل (١٣)؛ وأفغانستان (جميع البنود)؛ وألبانيا؛ وأوزبكستان؛ وأوكرانيا؛ وأيرلندا (جميع البنود)؛ والبرتغال؛ وبلجيكا (جميع البنود)؛ وبلغاريا؛ وبنغلاديش (٥ (ب) و ٦ و ١٢ و ١٤)؛ وبنما؛ وبنن (جميع البنود)؛ وبوتسوانا؛ والبوسنة والهرسك؛ وبولندا؛ وتايلند؛ وتركمانستان (١٣)؛ وتركيا (٤ و ٧ و ٨ و ١٢ و ١٣)؛ والجزائر (٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١١ و ١٢ و ١٣ و ١٤)؛ والجمهورية التشيكية؛ وجمهورية تنزانيا المتحدة؛ وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة؛ وجمهورية مولدوفا (١٣)؛ وجنوب افريقيا؛ وجورجيا؛ والدانمرك؛ ورواندا (٤)؛ وزامبيا؛ وسري لانكا؛ وسلوفينيا (٤ و ٥ و ٩)؛ وسويسرا (٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٩ و ١٢ و ١٤)؛ وطاجيكستان؛ وعمان؛ وفيجي؛ وفييت نام (٣ و ٤ و ٥ و ١٢ و ١٦)؛ وقيرغيزستان؛ وكازاخستان (١٣)؛ والكرسي الرسولي (جميع البنود)؛ وكوبا (جميع البنود)؛ وكوت ديفوار (٦ و ١١ و ١٢ و ١٤)؛ وكولومبيا؛ ولاتفيا (جميع البنود)؛ وليتوانيا (٦ و ١٢ و ١٤)؛ وليسوتو؛ ومصر؛ والمكسيك؛ وملديف؛ وناميبيا؛ والنمسا (٣)؛ ونيبال؛ والنيجر (٥ (ج) و ١٢)؛ ونيجيريا؛ ونيكاراغوا؛ وهنغاريا؛ واليمن.

٦ - وبالإضافة إلى ذلك، قدمت فلسطين (١٣) وجامعة الدول العربية وثائق تفويضهما، كما قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (جميع البنود)؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) (٦)؛ ومنظمة الصحة العالمية؛ والفريق الدائم للجان اليونيسيف الوطنية (جميع البنود)؛ ولجنة المنظمات غير الحكومية المعنية باليونيسيف (٦ و ١٢)؛ ووكالة التعاون الثقافي والتقني (١ و ٣ و ٤ و ٦ و ١١ و ١٣)؛ وطائفة البهائيين الدولية (١ و ٤ و ٦ و ١١)؛ وهيئة الفرنسيسكان الدولية؛ والغرفة التجارية الدولية؛ ولجنة الصليب الأحمر الدولية (١ و ٣ و ٤ و ٥ (ج) و ١١ و ١٢ و ١٣)؛ والمجلس الدولي للرعاية الاجتماعية (١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ١١ و ١٢ و ١٤ و ١٥ و ١٦ و ١٧)؛ والمجلس الدولي للمرأة؛ والاتحاد الدولي للجامعيات (٦ و ١٢)؛ والاتحاد الدولي للاخصائيين الاجتماعيين؛ وهيئة ريشو كوساي - كاي (Rissho Kosei-Kai)؛ وهيئة الروتاري الدولية؛ والاتحاد العالمي للمنظمات النسائية الكاثوليكية (٥ و ٦).

ثانيا - مداولات المجلس التنفيذي

ألف - تقرير المدير التنفيذي

٧ - علقت الوفود على عدة مسائل أثارها تقرير المدير التنفيذي (E/ICEF/1995/14 Parts I and II). واقترح المتكلمون اختصار التقرير وضغطه في شكل عملي "ميسر للقارئ". واقترح أحد الوفود أن يتضمن التقرير في المستقبل تحليلا لتطبيق الأنشطة الاستراتيجية الرئيسية في برامج تعاون اليونيسيف.

٨ - وتناول عدد من الوفود مسألة الأهداف العالمية. وقيل إنه رغم أن وضع الأهداف يعتبر عنصرا مهما في التخطيط يجب اتمامه ضمن سياق تقوية المنظومات والمؤسسات. ولما كانت النهوج العمودية تؤدي أحيانا إلى زيادة التغطية دون أن تحقق بالضرورة أهداف التنمية المستدامة، يتعين على اليونيسيف أن تسعى للتوصل إلى إطار للتخطيط المتكامل بدلا من التخطيط القائم على أساس المشروع. واقترح أيضا أن تدخل اليونيسيف نهوجا جديدة بخصوص التنمية القائمة على الاسهام.

٩ - وفيما يتعلق بمزيج الاستراتيجيات البرنامجية الملائم لبرامج اليونيسيف القطرية، اتفق معظم المتكلمين على أن تكون الاستراتيجيات البرنامجية مخصصة لكل بلد بذاته، وعلى أن بناء القدرات على الصعد المختلفة وتمكين المجتمعات المحلية والمستفيدين يؤديان إلى قابلية الاستدامة، وأن دور اليونيسيف في توسيع الخدمات هو دور مساعد في معظمه. ويجب أن يكون نطاق اهتمام اليونيسيف أوسع بالنسبة للدعوة وحوار السياسة العامة بشأن قضايا الطفل خلافا لتقديم المساعدة المالية والتقنية لأنشطة برنامجية محددة. وسيعكس الشكل الجديد لعرض توصيات البرامج القطرية على المجلس التنفيذي هذا النهج.

١٠ - وقال أحد الوفود إنه يجب على المجلس التنفيذي أن يعلق أولوية قصوى على مهمة مناقشة توصيات البرامج القطرية كل بمفردها وفهم ما يجب عمله على الصعيد القطري فهما دقيقا. وفي هذا السياق، أكد المتكلم أهمية المذكرات الاستراتيجية القطرية وضرورة توفير الحوافز للبلدان النامية من أجل صياغتها.

١١ - وتناول متكلمون كثيرون الانخفاض المتواصل في اسهام المانحين في صناديق الموارد العامة والموارد التكميلية. وعبر بعضهم عن دعمه لمبادرة ٢٠/٢٠، فيما قال آخرون إن الأمر ما زال يتطلب إنجاز اليونيسيف ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة الشيء الكثير بصدد الدعوة وصياغة أساليب عملية لتنفيذ تلك المبادرة.

١٢ - ولاحظ أحد الوفود أن البلدان المانحة أخذت تحول جزءا متزايدا من مساهماتها إلى أموال تكميلية، من قبيل مساعدات الطوارئ، يمكن لها أن تخصصها لمشاريع محددة. وعبر الوفد عن اعتقاده بأن

مناقشات المجلس التنفيذي بشأن الاستراتيجية العالمية وتوصيات البرامج القطرية لن يكون لها تأثير كبير على الأنشطة الانمائية إذ لم يتوفر سوى حصة متناقصة من المساهمات لتنفيذها. وناشد المتكلم، بقوة، جميع البلدان المانحة تخصيص مزيد من دعمها المالي للموارد العامة.

١٣ - وعبرت الوفود عن تأييدها للجهود التي تبذلها اليونيسيف في الدعوة إلى التصديق على اتفاقية حقوق الطفل وتنفيذها واستخدامها كدليل في تطوير برامج اليونيسيف ولاحظ المتكلمون الأعمال الجارية من أجل تنقيح المبادئ التوجيهية البرنامجية من أجل دمج أحكام الاتفاقية في تطوير البرامج ورصدها.

١٤ - واقترح أحد الوفود أن تقوم اليونيسيف ومركز حقوق الانسان واللجنة المعنية بحقوق الطفل بدراسة السبل الكفيلة بتحسين التنسيق بين أنشطتها المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية، وطلب إلى الأمانة رفع تقرير عن هذه الدراسة إلى المجلس التنفيذي.

١٥ - وسلطت عدة وفود الأضواء على مشاكل مرتبطة بالأطفال الذين يعيشون ظروفا قاسية، ومن ضمنهم الأطفال المعوقون، وعلى أهمية بذل جهود اضافية لتناول جميع أشكال استغلال الأطفال، والتدخل لمصلحة الأطفال المتأثرين بالصراع المسلح. ودعا بعض الوفود اليونيسيف إلى القيام بمزيد من العمل لمساعدة الأطفال الذين يعيشون ظروفا قاسية، وأشادوا بالخطط الرامية إلى تنقيح السياسة القائمة باستخدام أحكام الحماية الواردة في اتفاقية حقوق الطفل كإطار لذلك.

١٦ - وأكدت وفود كثيرة تأكيدا شديدا على تعزيز حقوق الطفل، ودعت إلى بذل الجهود لمكافحة عمل الطفل وبغاء الطفل، ولا سيما السياحة الجنسية. واقترحوا أن تولي اليونيسيف مزيدا من الأهمية لهذه المسائل ضمن المجال الأعم المخصص لصحة الشباب. وأكدت عدة وفود على أهمية تقوية النهوج في مجال المهارات الحياتية من أجل زيادة الفرص المتاحة أمام الشباب لتغيير سلوكهم الذي قد يشكل مخاطرة على وضعهم الصحي.

١٧ - وعلقت عدة وفود على زيادة تعرض الأطفال للأذى من جراء النزاعات الأهلية والحروب والعنف وعلى ضرورة استجابة اليونيسيف استجابة كافية. وفي نفس الوقت، عبر الكثيرون عن قلقهم من تحويل موارد اليونيسيف وجهوده المحدودة عن المهمة الرئيسية المتمثل في دعم التنمية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية الأساسية، التي تساعد أيضا على اتقاء حالات الطوارئ التي تنشأ من جراء التوتر الاجتماعي. وتطرق المتكلمون، بشكل خاص، إلى مأساة النازحين من النساء والأطفال في رواندا، وبدرجة أقل في بوروندي، وأكدت وفود عديدة ضرورة المحافظة على التوازن بين عمليات الطوارئ والبرامج الانمائية الطويلة الأجل، بينما أكدت وفود أخرى ضرورة ايجاد تعاون أوثق ضمن منظومة الأمم المتحدة وتحت رعاية ادارة الشؤون الانسانية، ومع المنظمات غير الحكومية. وقال المتكلمون إن اليونيسيف تحتاج إلى إعداد نظم مرنة للعمل مع المنظمات غير الحكومية والناشطين في الأوساط الشعبية.

١٨ - وأكدت وفود عديدة أهمية التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة وتحاشي تكرار جهودها، ولا سيما ضمن سياق قراري الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ و ١٦٢/٤٨. وقال المتكلمون إنه نتيجة سلسلة المؤتمرات الدولية الأخيرة ستضطلع اليونيسيف بدور متزايد فيما يختص بجدول الأعمال العالمي، الذي يؤكد أيضا الحاجة إلى استراتيجيات تعاونية في منظومة الأمم المتحدة.

١٩ - وسلطت الوفود الضوء على العلاقة بين بناء القدرات الوطنية وقابلية البرامج للاستدامة، وأضافت قائلة إنه لا بد من دراسة نهوج التنمية المستدامة بربطها، تحديدا، بالفقر والبطالة والتدهور البيئي والصراع المسلح. وقال المتكلمون إنه بسبب قابلية الأطفال والنساء للتعرض للأذى في مثل هذه الظروف تكتسب البرامج المخصصة للمرأة أهمية خاصة.

٢٠ - وأكدت عدة وفود أهمية تعزيز الشبكات وقابليتها للاستدامة بالنسبة للأهداف الصحية، وأكدوا ضرورة تحول البرامج من المشاريع إلى دعم الشبكات. وأشادت بعض الوفود بالتقدم الذي أحرزته الدول الافريقية في تنفيذ مبادرة باماكو وعبرت عن ارتياحها لتنامي التعاون بين اليونيسيف والبنك الدولي على دعم تعزيز الشبكات الصحية الوطنية في افريقيا.

٢١ - وردا على استفسار بخصوص انخفاض انفاق اليونيسيف على برامج التحصين منذ عام ١٩٩٠، ردت الأمانة بقولها إنه جرت بعض التخفيضات في هذا المجال لأن الحكومات أخذت تضطلع بمسؤوليات أكثر لتلبية حاجاتها من اللقاحات. أما بالنسبة لافريقيا، فقد كان انخفاض التمويل أقل مما شهدته مناطق أخرى، غير أن تقلص التغطية في المنطقة لم تكن له علاقة مباشرة بالحالة المالية. فالبلدان التي شهدت تخفيضات بالغة الخطورة كانت تعاني من اضطرابات أهلية خطيرة أو أن بناها الصحية التحتية ضعيفة وغير فعالة.

٢٢ - وطلبت عدة وفود إلى اليونيسيف تسليط الضوء في أنشطتها الصحية على الخطر المتزايد الخطورة الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) على سلامة الأطفال. وردت الأمانة بقولها إن اليونيسيف مستمرة في التعاون مع منظمة الصحة العالمية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والبرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته الأمم المتحدة المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب.

٢٣ - وعبرت عدة وفود عن تقديرها لاعطاء اليونيسيف أولوية للتركيز على النساء والفتيات، وتقديرها للجهود التي بذلتها اليونيسيف لتنفيذ برامج تستهدف النهوض بأوضاعهن. وتساءل بعض المتكلمين عن تقييم البرامج المخصصة للمرأة وأهمية تلك البرامج بالنسبة للمانحين. وطلب آخرون مزيدا من العناية بصحة المرأة وتعليمها، ولا سيما في أفريقيا، نظرا للصلة بين التحسينات التي تطرأ على صحة الأم وتعليمها، من

ناحية، وبين انخفاض وفيات الأطفال، من ناحية أخرى. وسلطت النقاشات الأضواء على دور الوالدين، ولا سيما على أهمية احتوائهم في البرامج التي تستهدف المرأة.

باء - متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

٢٤ - عرض على المجلس التنفيذي تقرير مرحلي بشأن متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل (E/ICEF/1995/15).

٢٥ - عبرت عدة وفود عن التزامها بتحقيق الأهداف التي رسمها مؤتمر القمة العالمي وأبلغت عن التقدم الذي أحرزته حكوماتها، ولا سيما في صياغة برامج العمل الوطنية وتنفيذها كما أعاد المتكلمون التأكيد على التزامهم بحماية وتعزيز حقوق الأطفال ضمن سياق تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل.

٢٦ - وبشأن مسألة الأهداف العالمية، قالت بعض الوفود إن الأهداف رغم كونها مفيدة في وضع معيار دولي لبقاء الطفل وصحته. إلا أن هناك آخرين يتساءلون فيما إذا كان الاهتمام بالأهداف يساعد أو يعيق قابلية البرامج للاستدامة وبناء القدرات الوطنية والتنمية الطويلة الأجل. وقال متكلمون كثيرون إن الأهداف يجب أن تركز على حالات بلدان بعينها وأن تعالج احتياجات المجتمع المحلي. وأكد بعض الوفود أهمية تعزيز قدرات الرصد والتقييم على صعيدي المقاطعة والمركز الاداري من أجل تمكين الحكومات الوطنية من صوغ خطط عمل على الصعيدين وإعداد تقارير مرحلية بشأن تنفيذ البرامج وبشأن اتفاقية حقوق الطفل. وأيد متكلمون كثيرون اجراء استعراض في منتصف العقد للتقدم المحرز في مجال تنفيذ الأهداف المرسومة في مؤتمر القمة العالمي.

٢٧ - وحث عدد من الوفود على استناد استعراض منتصف العقد إلى القابلية للاستدامة في الأجل الطويل وإلى المراعاة التامة للقيود وأوجه القصور في بلدان وأقاليم معينة. وقال بعض المتكلمين إن رصد التقدم ليس من مسؤولية اليونيسيف وحدها بل ووكالات الأمم المتحدة الأخرى أيضا. (انظر المقرر ١٤/١٩٩٥، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

جيم - استراتيجيات اليونيسيف في مجال التعليم الأساسي

٢٨ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقريرا عن استراتيجيات اليونيسيف في مجال التعليم الأساسي (E/ICEF/1995/16)، وتولى عرضه مدير شعبة البرامج.

٢٩ - وقال المدير العام لليونسكو، في كلمة ألقاها أمام المجلس التنفيذي، إن المنظمتين متحدتان في الاهتمام المشترك بتلبية الاحتياجات التعليمية للأطفال وأسرهم، وبذلك فهما مرتبطتان بعلاقة مشاركة

خاصة للغاية. ويجب أن ينصب الهدف الرئيسي للتعاون بين الوكالتين على تزويد كل دولة على حدة بالمساعدة المناسبة لتحسين خدماتها التعليمية وتوسيع نطاقها. وتتمثل مصادر قوة اليونيسيف في النهج المتكامل والمتعدد التخصصات الذي تتبعه في تلبية احتياجات الأطفال الانمائية والاحتياجات المتعلقة ببقائهم، وفي تواجدها القوي في الميدان، وفي تعرضها المباشر للواقع التعليمي. أما اليونسكو، فهي من جانبها وكالة حكومية دولية متخصصة في التعليم وذات روابط قوية بوزارات التعليم وبالأوساط العلمية والمهنية والبحثية. وكذلك تتمتع اليونيسيف بخبرة في التعاون الاقليمي وفي وضع السياسات التعليمية والتخطيط التعليمي على نطاق المنظومة بأسرها، كما يتوفر لديها مجموعة من المتخصصين المؤهلين في مجال التعليم في جميع مناطق العالم. ويجب تجميع ميزات المنظمتين ومواردهما في سياق حوار مشترك بناء.

٣٠ - وأعربت وفود عديدة عن تأييدها لورقة الاستراتيجية، ولا سيما للنهج المتعلق بوضع التعليم في سياق التنمية الاقتصادية والتعليمية وتخفيف حدة الفقر. وأكد عدد كبير من المتكلمين على أهمية التعليم بوصفه أداة للتنمية، مع إيلاء أهمية خاصة للعلم والتكنولوجيا. وقد استُقبل تركيز الورقة على نظم التعليم وعلى التعليم الأساسي استقبالا حسنا، كما حظي بالترحيب تركيزها على الحوار في مجال السياسات وعلى التنمية المؤسسية الطويلة الأجل وتنمية الموارد البشرية في الأجل الطويل. وأكد المتكلمون على ضرورة تنمية القدرات الوطنية والمحلية والاستعانة، إذا أمكن، بالمؤسسات والقدرات الوطنية بدلا من الاستعانة بخبراء استشاريين وخبراء من الخارج.

٣١ - وأيد المتكلمون التركيز على تعليم الفتيات، وأكد بعضهم على ضرورة تركيز اليونيسيف على تعليم المرأة أيضا. وأكد أحد الوفود على أهمية التعليم الثانوي للفتيات، نظرا لما له من تأثيرات أوسع على تنظيم الأسرة والمساواة بين الجنسين والتنمية. واستشهد وفد آخر بمشروع بحثي أكد على الدور المركزي الذي يؤديه تعليم الفتيات والنساء في استمرارية سائر أنشطة بقاء الطفل ونمائه. وقال متكلم آخر إن للقضاء على التباين بين الجنسين في التعليم آثار إيجابية على العدالة والتنمية اللاجتماعية.

٣٢ - وحظي التركيز على تعليم الأطفال الذين يعيشون ظروفا قاسية، ولا سيما الأطفال الذين يعيشون حالات الطوارئ، بتأييد الوفود. وتناول عدد من المتكلمين المشاكل الخطيرة التي تواجه الأطفال الذين يعملون وضرورة تصدي اليونيسيف لهذه المشكلة بفعالية.

٣٣ - وقال أحد الوفود إن الأولوية العليا هي البقاء وإنها ينبغي أن تظل كذلك، وإنه يجب فرض قيود على البرامج التعليمية التي تتجاوز تلبية احتياجات أفراد في هذه الحالات. وأضاف المتكلم قائلا إن عددا من البلدان يخصص الجزء الأكبر من مساهماته المالية المقدمة لليونيسيف من أجل المساعدة في حالات الطوارئ، وإن هذا أمرا يدعو الى القلق.

٣٤ - وقالت بعض الوفود إنه ينبغي للتعليم الأساسي أن يغطي نطاقا كاملا من الاحتياجات التعليمية للأطفال والشباب والكبار وأن يتجاوز النهوج التقليدية.

٣٥ - وقالت وفود عديدة إن التعليم الأساسي يجب أن يعتبر حقا من حقوق الإنسان الأساسية وإن التعليم يؤدي دورا أساسيا في تنمية وعي الأفراد بحقوقهم كمواطنين وفي إقامة مجتمع سلمي. وفي هذا السياق قيل إنه يتعين على التعليم الأساسي أن يكون جيدا وشاملا. واقترح تدعيم أجزاء الورقة التي تتناول الصلات بين القطاعات.

٣٦ - ووافقت وفود مختلفة على اقتراح اليونيسيف الداعي إلى تنويع الاستراتيجيات المتعلقة بالتعليم الأولي، كما وافقت على الدعوى إلى تعزيز جودة التعليم النظامي وغير النظامي على السواء لتفادي زيادة الظلم الواقع على الفقراء وقطاعات المجتمع المحرومة، فيما يختص بتوزيع الفرص التعليمية. كما أيد المتكلمون تركيز الورقة على مساهمة المجتمع المحلي والآباء، وعلى عنصري المسؤولية والتمكين. وأكد عدد كبير من الوفود على الحاجة إلى تعزيز الوعي الجماهيري والتشاور الاجتماعي الواسع النطاق والتعبئة فيما يختص بالتعليم الأساسي على جميع مستويات المجتمع.

٣٧ - وأعربت وفود عدة عن ارتياحها للأهمية التي توليها اليونيسيف لتعليم المدرسين وتدريبهم، بوصف ذلك استراتيجية أساسية لتحقيق جودة التعليم. وأكد عدد من الوفود على الحاجة الى زيادة الدعم المقدم من البلد ومن المانحين للتعليم، ولا سيما الأساسي منه.

٣٨ - ووفقا لما قاله عدد من المتكلمين، فإن ورقة الاستراتيجية لم تركز بما فيه الكفاية على نماء الطفولة المبكرة وتعليم الكبار. وأشير الى أن اليونيسيف تحتاج الى توضيح نهجها إزاء نماء الطفولة المبكرة، بما في ذلك القضايا المتصلة بالوصول الى الآباء في المنزل والمجتمع المحلي، والصلات بين المنزل والمجتمع المحلي، والمدارس والنهوج غير النظامية.

٣٩ - وأشارت الوفود أيضا الى أن تقسيم العمل بين وكالات الأمم المتحدة، ولا سيما اليونسكو واليونيسيف يحتاج الى توضيح. وأثار عدد من المتكلمين مسألة عدم وجود مبادرات برنامجية تركز بالتحديد على التصدي للتحديات الاقليمية. (انظر المقرر ١٩٩٥/٢١، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

دال - عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات

٤٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير المالي لعملية بطاقات المعايدة وحساباتها عن السنة المنتهية في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤ (E/ICEF/1995/AB/L.6)؛ والتقرير المؤقت عن الفترة من ١ أيار/مايو

١٩٩٤ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (E/ICEF/1995/AB/L.7)؛ وخطة العمل والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٥ لعملية بطاقات المعايدة (E/ICEF/1995/AB/L.8)؛ واقتراح لمواءمة السنة المالية لعملية بطاقات المعايدة مع السنة التقويمية (E/ICEF/1995/AB/L.9).

٤١ - وعرض مدير العملية التقارير، وقدم عرضا متعمقا لها ولأدائها في السنة الماضية. وقام، تحديدا، بالقاء الضوء على دور لجان اليونيسيف الوطنية ودور آلاف المتطوعين الذين ساعدوا، في جميع أنحاء العالم، على تحقيق زيادة كبيرة في إيرادات اليونيسيف الآتية من القطاع الخاص.

٤٢ - ورغم ثناء العديد من المتكلمين على عملية بطاقات المعايدة نظرا لنتائجها الحالية والمرتقبة، فقد أشاروا إلى أن معظم الزيادة قد تحقق من أنشطة جمع الأموال من القطاع الخاص. وعلقت بعض الوفود على التأثير الايجابي لبرنامج تنمية جمع الأموال. وألقى أحد الوفود الضوء على نجاح برنامج "قروش للخير" وأيد الخطط المقترحة لتوسيع نطاقه. وتحدث وفد آخر عن خططه الرامية إلى جمع ٧٥ مليون دولار مع مؤسسة كيوانس إنترناشيونال (Kiwanis International) للمساعدة على القضاء على الاضطرابات الناجمة عن نقص اليود، كما تحدث عن ترتيب يجعل اليونيسيف المستفيد الوحيد من العائدات الآتية من حركة المعونة الأولمبية. وشددت عدة وفود على أهمية مقرر سابق صادر عن المجلس التنفيذ يقضي بإدراج جميع الايرادات الآتية من القطاع الخاص، بما فيها الايرادات الممولة تكميليا، في تقرير واحد والابلاغ عنها من خلال عملية بطاقات المعايدة بغية زيادة الشفافية والمساءلة إلى أقصى حد.

٤٣ - ورغم التنويه بالنتائج الايجابية لعملية بطاقات المعايدة على العموم، فقد تكلم العديد من الوفود عن انحسار الربحية في مجال بيع المنتجات. وطالبت بعض الوفود بزيادة تنويع مجموعة المنتجات، بما في ذلك التصميمات التي تنفرد بها البلدان والانتاج المحلي. وشجعت عملية بطاقات المعايدة على تقليص الاطار الزمني لتطوير المنتجات من البطاقات وغيرها بالاستفادة من التكنولوجيا الحديثة والأنظمة الحاسوبية المتقدمة. وقال مدير عملية بطاقات المعايدة إن الهبوط في ربحية بيع المنتجات يعزى في جزء منه إلى استمرار مناخ الركود العالمي وفي جزء منه إلى ما يطالب به العديد من الشركاء من توسع في مجموعة المنتجات التي تشمل غالبا منتجات من غير البطاقات ذات هامش ربح أقل. وقال إن العملية عاكفة على دراسة الطرق المؤدية إلى تقليص الاطار الزمني في دورة تطويرها للمنتجات، آخذة في اعتبارها المستحدثات التقنية حيثما كان ذلك ممكنا.

٤٤ - وذكر أحد الوفود أن للعملية غرضان، هما: اجتذاب المساهمات من القطاع الخاص وتثقيفه وتوعيته بالحاجة إلى تقديم المساعدة للأطفال. وحث المتكلم المجلس التنفيذي على أن يناقش، قبل اجراء مداولات جدية حول المسائل المتصلة بتحسين عملية بطاقات المعايدة، بما فيها مبدأ ربح الـ ٥٠ في المائة وإمكانية التحول إلى القطاع الخاص، مسألة أي من هذين الغرضين ينبغي إيلاؤه أهمية أكبر.

٤٥ - وقال العديد من الوفود إن أحد أسباب بطء نمو مبيعات المنتجات هو القيد المفروض المتمثل في هدف ربح الـ ٥٠ في المائة الذي قرره المجلس التنفيذي، وهو هدف أعاق المبادرات الجديدة، بما فيها بيع منتجات العملية من خلال قنوات توزيع جديدة، كالمدارس مثلا. وشدد بعض المتكلمين على أهمية تحقيق أقصى حد لايرادات برامج اليونيسيف واقترحوا إلغاء شرط ربح ٥٠ في المائة. وقال أحد الوفود إن ربحية شركات بطاقات المعايدة الناجحة في القطاع الخاص لا تتجاوز ٦ أو ٧ في المائة. وقالت وفود أخرى إن الايرادات التراكمية والربحية العالية لا تشكل إلا جزءا من ولاية العملية وأنه لا ينبغي إهمال أهمية دور العملية في الدعوة والتثقيف. وقال أحد المتكلمين إن هدف الربحية المرسوم للعملية ذو أهمية أساسية، ولذلك ينبغي الابقاء عليه. وبينما لاحظ مدير العملية أنها عملية تجارية في سوق يتسم بتنافس شديد، وافق على أن التركيز الأساسي للعملية ينبغي أن يتمثل في جمع مبالغ متزايدة مع الابقاء على تحقيق ربح بنسبة ٥٠ في المائة بوصفه هدفا مرسوما.

٤٦ - وشككت بعض الوفود في حسن توقيت وحدة شؤون الموظفين في عملية بطاقات المعايدة في شعبة شؤون الموظفين، كما شككت في ضرورة ذلك، وقالت إنه ينبغي للعملية أن يكون لها طاقم موظفيها الخاص بسبب ما لها من احتياجات خاصة. واقترح ارجاء الدمج وإعادة النظر فيه في إطار متابعة الاستعراض التنظيمي.

٤٧ - وشكر العديد من الوفود العملية لأنها وفرت في خطة عمليها وميزانيتها آخر تقديرات سنة الحملة الجارية، مقترنة باتجاهات السنوات الخمس التي كان المجلس التنفيذي قد طلبها في عام ١٩٩٤. وقال معظم الوفود إنه بتحقق هذا المطلب ما عادت هناك حاجة لتقديم تقرير العملية المؤقت إلى المجلس التنفيذي سنويا.

٤٨ - وفيما يتعلق باقتراح مواءمة السنة المالية لعملية بطاقات المعايدة مع السنة المالية لشعب اليونيسيف الأخرى، شكك العديد من الوفود في فوائد هذا التغيير، ولا سيما لأن هذا يتطلب من العملية أن تقدم تقارير عن نتائجها بالاستناد إلى أرقام مبيعات مؤقتة مقدمة من شركائها. وشددت عدة وفود على أهمية دقة الابلاغ إذا ما قورنت بمواءمة السنوات المالية. وأوضحت الأمانة أن نتائج العملية الواردة في تقرير اليونيسيف المالي الموحد مجدولة بشكل سنوي على أساس تقرير العملية المالي السنوي (٤ أشهر) ونتائجها المحققة في الأشهر الثمانية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر. واقترح اجراء مزيد من الدراسة لهذه المسألة ايضا في إطار الاستعراض التنظيمي.

٤٩ - وأشارت بعض الوفود إلى موافقة المجلس التنفيذي على أموال الاستثمار، بما في ذلك برنامج تنمية الأموال وبرنامج تنمية الأسواق، التي ساعدت على توليد نتائج مثمرة في مجال جمع الأموال من القطاع الخاص. واستمرار النجاح يعني وجود تعاون وثيق جار بين العملية ولجان اليونيسيف الوطنية. وفي هذا السياق، أثيرت الشكوك بشأن اقتراح اليونيسيف الداعي إلى عدم تمويل تكاليف السفر وتكاليف البدلات

اليومية للمشتركين من اللجان الوطنية في حلقة عمل بطاقات المعايدة السنوية المخصصة للجان الوطنية وفي الاجتماعات المتصلة بها. واقترح رئيس الفريق الدائم للجان الوطنية ارجاء اتخاذ قرار بشأن ذلك إلى أن يجري التشاور مع اللجان الوطنية وتقدير الآثار، ولا سيما على ضوء ما هو قيد النظر من اجراءات جديدة لحلقة عمل بطاقات المعايدة السنوية فيما يختص باختيار المنتجات، واستخدام تكنولوجيا فن التصوير والاتصالات الحديثة. وذكر مدير العملية أنه بينما يجري استعراض المسألة سيسعى إلى ضمان امكانية اشتراك جميع اللجان الوطنية في حلقة عمل عام ١٩٩٥ وما يتصل بها من اجتماعات.

٥٠ - ورغم التشكيك بمختلف أشكال بيانات ايراد العملية الواردة في التقارير الثلاثة المقدمة إلى المجلس، أعرب العديد من الوفود عن تقديره لشفافية عرض الجدول ١ من خطة عمل العملية وميزانيتها لعام ١٩٩٥ (E/ICEF/1995/AB/L.8)؛ وأوصى بأن تستخدم العملية هذا الشكل في جميع الوثائق التي ستقدم مستقبلا إلى المجلس التنفيذي. وطالب وفدان أن توفر العملية تفصيلا للربحية حسب المناطق في خطة عملها وميزانيتها، على أن تقدم الأشكال الموصى بها إلى دورة المجلس التنفيذي لعام ١٩٩٦ السنوية. وردا على سؤال، قال مدير العملية إنه رغم أن عملة القيد التي تستخدمها الأمم المتحدة هي دولار الولايات المتحدة فستحاول الأمانة مستقبلا ادراج تفاصيل الايرادات بالنقد المحلي، اضافة إلى دولارات الولايات المتحدة، تسهيلا لعملية مقارنة الأداء بالسنوات السابقة، وبذلك يتم خصم أو استبعاد تأثير تباينات سعر الصرف. وقال أحد الوفود إنه ينبغي لخطة عمل العملية وميزانيتها أن تكون في المستقبل أكثر ملاءمة للمستعمل وعملية الطابع لكي تسمح برصد الاستراتيجيات وتقييمها.

٥١ - وشكك العديد من الوفود في الاقتراح الذي قدمه بوز·آلن وهاملتون (Booz·Allen and Hamilton) في الاستعراض التنظيمي بهدف دمج جميع الأموال من القطاع الخاص مع مكتب تمويل البرامج. وقالت تلك الوفود إن هناك اختلافات ملحوظة بين جمع الأموال من الحكومات وجمع الأموال من القطاع الخاص، بما في ذلك نوع ومستوى الدراية الفنية اللازمة لموظفي اليونيسيف المشتركين في ذلك. ومن جهة أخرى، قال المتكلمون إن الاستعراض التنظيمي يوفر إطارا صالحا لدراسة هيكل العملية وموقعها الملائم، وكذلك إمكانية توحيد موظفي العملية في مكان واحد بالمقر، مع ايلاء الاهتمام للأسواق الكبرى القائمة ولمناطق النمو المحتمل. وقدم أحد الوفود ثلاثة مبادئ لزيادة صافي الايرادات الآتية من القطاع الخاص في البلدان النامية، وهي: ضرورة أن تكون الايرادات المنتجة مضافة إلى مخصص الموارد العامة للبرنامج القطري؛ وضرورة الابقاء على الأهمية الاستراتيجية لعمليات مركزي الدعم الاقليميين اللذين ألغي طابعهما المركزي، القائمين في ري دي جانيرو وسنغافورة؛ وضرورة استمرار وجود استثمارات من برنامج تنمية الأموال. وقال مدير العملية إن الهيكل القائم كان وليد دراسة تناولت في عام ١٩٩٢، التنظيم الداخلي للعملة. وأيد المجلس التنفيذي نتائجها. والهيكل القائم هو هيكل عالمي ذو مقرين في نيويورك وجنيف. ومع أن هناك ستة مناطق جغرافية لرصد النتائج لم تدرج نيويورك وجنيف في عداد المناطق.

٥٢ - وفيما يختص بعلاقات العمل بين المجلس التنفيذي والاجتماعات السنوية للجان اليونيسيف الوطنية، اقترح أحد الوفود النظر في المسائل المتصلة بالعملية خلال تلك الاجتماعات، قبل أن يتناولها المجلس التنفيذي. وفي المستقبل، ينبغي لتقارير الاجتماعات السنوية التي تعقدها اللجان الوطنية، بما فيها أية مشارع مقررات يمكن أن تتضمنها، أن تقدم إلى المجلس التنفيذي للبت فيها.

٥٣ - وردا على استفسارات بشأن مركز فرقة عمل جمع الأموال، قال نائب المدير التنفيذي للعلاقات الخارجية إن لجان اليونيسيف الوطنية ستكون جزءا من فرقة العمل. ولكن، نظرا للقيود الزمنية، فإن صلاحيات الفرقة لم تناقش بعد وإن ذلك سيتم في اجتماع مستقل. وكان المدير التنفيذي قد قرر أن تمثل اللجان الوطنية في لجنة التوجيه المعنية بتنفيذ الاستعراض التنظيمي (انظر المقررين ١٥/١٩٩٥ و ٢٠/١٩٩٥، للاطلاع على نصي المقررين اللذين اتخذهما المجلس التنفيذي).

هاء - ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في افريقيا

٥٤ - كان مطروحا أمام المجلس تقرير مرحلي عن ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في افريقيا (E/ICEF/1995/18)، وقد عرضه نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج.

٥٥ - وشددت عدة وفود على أنه ينبغي لافريقيا أن تظل المنطقة ذات الأولوية العليا بالنسبة لليونيسيف. وأضافت أن هناك حاجة لعمليات التشارك في افريقيا، ومن أجلها، لتعزيز بقاء أطفال افريقيا وحمايتهم ونمائهم؛ وأن هناك حاجة إلى جهود خاصة لرصد آثار التكيف الاقتصادي على أطفال ونساء افريقيا ولحمايتهم من تدابير التكيف. وأشار نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج وإلى مبادرة الأمين العام الخاصة بافريقيا، التي تقوم بتنسيقها اللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالإضافة إلى ذلك، تعمل اليونيسيف في تعاون وثيق مع كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن مبادرات خاصة ستقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نهاية حزيران/يونيه. ويمكن لذلك أن يوفر فرصا هامة لإدراج مدخلات جديدة في التنمية الافريقية.

٥٦ - وقال أحد الوفود إنه بينما قد تكون عدة بلدان في افريقيا جنوب الصحراء أحرزت تقدما صرب تحقيق أهداف منتصف العقد لم تدع الاحصاءات المتعلقة بالفقر ومؤشرات أساسية أخرى في افريقيا مجالا كبيرا أمام ذلك النوع من التفاؤل المعرب عنه في التقرير. وسيكون من المفيد وضع جدول يقارن التقدم المحرز في افريقيا في الفترة ما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٤ بالتقدم المحرز في مناطق أخرى باستخدام عدد صغير من المؤشرات الأساسية. وقد يكون من المثير للاهتمام أيضا إجراء إحصاء بين مخصصات الميزانية في قطاعي الشؤون الاجتماعية والدفاع. واقترح الوفد إجراء تحليل لأثر خدمة الديون على الاستثمار في افريقيا.

٥٧ - ووافق متكلم آخر على أن التقرير لم يصور الحقيقة المؤلمة التي تواجه أطفال افريقيا ونسائها. وفي حين تبذل اليونيسيف جهودا كبيرة لأجل التخفيف من حدة حالة الأطفال في افريقيا لا يزال الأطفال يواجهون مستويات معيشية آخذة في الانخفاض، وفقرا متزايدا، وعبء ديون متناميا، بالاقتران بتدهور في الرعاية الصحية الأولية والإمداد بالمياه ونظم التعليم. وبينما يبدو أن دعم المانحين يتاح في حالات الطوارئ "المدوية"، يعيش الكثير من الأطفال الافريقيين في حالة طوارئ "غير معلنة". فعلى سبيل المثال، تفشى مرض الالتهاب السحائي في الآونة الأخيرة وقتل المئات من الأطفال. وهناك حاجة إلى موارد جديدة، ولكن التحدي المتمثل في تعبئة جهود المانحين لدعم افريقيا ما زال باقيا. وقالت عدة وفود أن الأمر يتطلب التصدي لمشكلة الديون. وذكر نائب المدير التنفيذي لشـــؤون البرامج أن اليونيسيف سهلت ١٣ عملية لتخفيف عبء الديون في افريقيا، وكثيرا ما كان ذلك بالتعاون مع لجان اليونيسيف الوطنية، وقد تم جمع ما يقرب من ١٨ مليون دولار لدعم عمليات تخفيف عبء الديون، مما حرر ٣٤ مليون دولار من الموارد المالية الإنمائية والديون المتقادمة البالغة قيمتها الاسمية ١٦٠ مليون دولار. وأتيحت فرص أخرى عديدة لعمليات شراء الديون. وحث أعضاء المجلس على متابعتها كمسألة ذات أولوية.

٥٨ - وقال أحد المتكلمين إنه كان ينبغي للتقرير أن يحلل مدى استدامة انجازات مبادرة باماكو، وطلب تفاصيل عن عدد المحافظات وعدد البلدان التي توجد بها هذه المحافظات التي تنفذ المبادرة. وسأل أيضا عما إذا كان نصيب الفرد من التكلفة وعدد المراكز الصحية التابعة لمبادرة باماكو لا يزالان متوقفين على اليونيسيف. وشدد وفد آخر على المبادرة بوصفها وسيلة لبناء القدرات الوطنية، فقال إنه ينبغي لها أن تركز على انتاج العقاقير الأساسية محليا. وأفاد نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج بأن مبادرة باماكو تغطي في الوقت الحالي ٥٠ مليون شخص، و ٥٠٠ ٣ محافظة في ٢٨ بلدا، وأن ٨٠ في المائة من مراكز مبادرة باماكو معتمدة على نفسها. ويوفر الكثير منها حوافز للموظفين ويعزز إنشاء المراكز الإرشادية. غير أن الأموال الإضافية لم تتوفر ويلزم المزيد من الموارد.

٥٩ - وشدد أحد الوفود على أهمية تعليم البنات، وقال إنه ينبغي لليونيسيف أن تشجع الصكوك القانونية والعمل الإيجابي والدعوة الأكثر اقتحامية لتعزيز مركز النساء. وقال وفد آخر إنه ينبغي لليونيسيف أن تواصل تركيزها على النساء والأطفال على الصعيد الميداني.

٦٠ - وقال متحدث آخر أن توفير موظفين إضافيين لمنطقة افريقيا ليس بضامن لأداء برنامجي أكثر فعالية وينبغي لليونيسيف أن تبدأ في تقييم نتائج البرامج التدريبية التي ترعاها في افريقيا. كذلك، ينبغي لليونيسيف أن تستفيد بقدر أكبر من القدرة المحلية في افريقيا وأن تركز على العمل على الصعيد الميداني. ويمكن أن يكون البحث والرصد على الصعيد المحلي فعالين للغاية بالنسبة لبناء القدرات المحلية. وقال وفد آخر إنه كان ينبغي للتقرير أن يركز على الانجازات في مجال تعزيز القدرة الوطنية في افريقيا، بما في ذلك رصد القابلية للتعرض للأذى. ويحتاج الأمر إلى إجراء تحليل لتحديد أفضل الأساليب لمواصلة تعزيز بناء القدرات والتمكين في افريقيا.

٦١ - وحثت عدة وفود اليونيسيف على إعادة النظر في تخصيص الموارد العامة لافريقيا. وقال أحد المتكلمين إن حصة النفقات التي تتكبدها اليونيسيف في افريقيا لم تزد بدرجة كبيرة فيما بين عامي ١٩٨٤ و ١٩٩٤ وطالب بإجراء تعديلات في نظام تخصيص الموارد العامة لهذه المنطقة. وقال إن هذا يسمح بطرق المسائل التي تثير قلقا بالغا في افريقيا. وذكر نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج أن الحدود القصوى للموارد العامة المخصصة لافريقيا قد ارتفعت على مدى السنوات العشر الأخيرة. وفي سنوات عدة أخيرة، استطاعت الأمانة أن تستخدم موارد عامة لتغطية الموارد التكميلية غير الممولة لبرامج تتعلق بأهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل. ومع انخفاض درجة توافر الموارد العامة، لم يعد هذا الخيار متاحا.

٦٢ - وطلب أحد الوفود إجراء المزيد من التحليل للاتجاهات والأنشطة السكانية في مجالي الصحة الإنجابية والصحة الجنسية. وسأل المتكلم ذاته عن الداعي إلى عدم الإشارة إلى التعاون مع منظمة الصحة العالمية بشأن المبادرة الخاصة بعلاج الأطفال المرضى، ومع إدارة الشؤون الإنسانية بشأن عمليات الطوارئ، ومع منظومة الأمم المتحدة بشأن البرنامج المشترك الذي تشترك في رعايته الأمم المتحدة المعني بمتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وطالبت بعض الوفود بإجراء تقييم ذي رؤية انتقادية أوضح، يتناول دور اليونيسيف بالمقارنة بأدوار الوكالات الأخرى العاملة في افريقيا. وردت الأمانة بأن اليونيسيف تعمل بتعاون وثيق مع إدارة الشؤون الإنسانية لصقل النهج الشامل الذي تتبعه الأمم المتحدة في عمليات الطوارئ.

٦٣ - وأشار أحد الوفود إلى الحاجة إلى تعزيز نظم الإنجاز على الصعيد الميداني، قائلا إنه ينبغي لليونيسيف أن تستخدم من الموارد والتكنولوجيات، لا سيما في مجال التغذية، الموارد والتكنولوجيات المحلية التي تستهدف استدامة المبادرات المجتمعية وتعزيزها. وحذر وفد آخر اليونيسيف فيما يتعلق بتعزيز الرضاعة الطبيعية في المناطق التي تنتشر فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، نظرا للخطر الشديد المتمثل في نقل عدوى فيروس نقص المناعة المكتسب. ورد نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج، قائلا إن اليونيسيف تتبع سياسة منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بهذه المسألة، وأضاف قائلا إنه بالنسبة للأسر الفقيرة في المناطق التي تنتشر فيها الأمراض المعدية تزيد مخاطر عدم الإرضاع رضاعة طبيعية على مخاطر القيام بذلك.

٦٤ - وحثت بعض الوفود اليونيسيف على توفير المساعدة في حالات الطوارئ لا لمجرد تلبية احتياجات الإغاثة العاجلة، بل ولدعم بناء القدرات أيضا لتحقيق الاستقرار في الأجل الطويل في البلدان التي تشهد حالات طوارئ معقدة. ونظرا لأن التثقيف يكتسي أهمية شديدة لهذه المهمة، ينبغي لليونيسيف أن تعبئ الدعم للتثقيف من مؤسسات دولية أخرى. وأعرب أحد الوفود عن تأييده لعمليات صنع السلم وإتقاء الأزمات في افريقيا، وولكنه طلب من اليونيسيف أن تحلل على نحو منهجي ميزتها المقارنة في حالات الطوارئ.

٦٥ - وأكدت الوفود على أهمية اتساق البرامج القطرية مع برامج العمل الوطنية لا سيما بسبب أهمية تعبئة الموارد من أجل افريقيا. ووافق نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج على ذلك، وذكر المجلس بأن اليونيسيف قامت في عدد متزايد من البلدان بتحقيق الاتساق بين دورتها البرنامجية والدورات البرنامجية للأعضاء الآخرين في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسة. (انظر المقرر ١٨/١٩٩٥، للإطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

واو - الاستعراض التنظيمي: مسائل تتعلق بمهمة اليونيسيف

٦٦ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير بشأن مسائل تتعلق بمهمة اليونيسيف (E/ICEF/1995/AB/L.11).

٦٧ - استعرضت المديرة التنفيذية، لدى عرضها التقرير، التقدم المحرز حينذاك في تنفيذ الاستعراض التنظيمي. وقالت إنه تلزم خبرات استشارية خارجية لاستعراض النظم في مجالات المالية، وإدارة موارد المعلومات، والإمداد، ولكن لن تلزم جميع الموارد المالية التي أشير اليها في بادئ الأمر. وقد طرحت تساؤلات صحيحة بشأن الصلة بين هيئات التنفيذ. وقيل إنه ثمة حاجة إلى عملية استشارية تشاركية، وأن المجالس الاستشارية ستوفر فرصة للحصول على أفكار الموظفين وتأييدهم وآرائهم حتى يكون لهم نصيب في عملية تحسين التنظيم. وتتألف اللجنة التوجيهية من كبار الموظفين بالاضافة الى بعض ممثلي الموظفين. وستقوم هذه الهيئات جميعها بإسداء المشورة إلى المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي.

٦٨ - وقالت المديرة التنفيذية إن الورقة المعروضة على المجلس ليست بيان مهمة، ولكنها تقدم بعض المواضيع الأساسية لتيسير المناقشة. ويتوقع أن يقدم مشروع بيان المهام إلى المجلس في دورته العادية الأولى في عام ١٩٩٦. وباعتباره بيان مهام، فسيكون مختصرا واضحا ملهما.

٦٩ - وكان ثمة اتفاق عام على عدد من النقاط بشأن شكل بيان المهام ومحتواه. وكانت الوفود شبه مجمعة في القول على إنه ينبغي للبيان أن يضطلع في الذهن وأن يكون مختصرا، كما ينبغي لإعداده أن يتضمن عملية تشاور واسعة النطاق. وقال كثير من المتكلمين إنه ينبغي أن يكون تطلعيا يتصدى لبحث الظروف العالمية المتغيرة. كما ينبغي له أن يركز على ما يميز اليونيسيف عن سائر المنظمات، وألا يكون مفصلا أو تقنيا بشكل مفرط، حيث يجب أن يكون في متناول فهم للجمهور. وقال عدد من الوفود إنه يجب استكماله دوريا. ونوه أحد المتكلمين بأهمية تحلي العملية التحضيرية بالشفافية.

٧٠ - وقال كثير من المتكلمين إن بيان المهام لن يحل محل ولاية اليونيسيف، كما ينبغي له ألا يتجاوز تلك الولاية. وجرى التشديد على ضرورة احترام قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس التنفيذي ومقرراتهم بيد أن أحد المتكلمين قال إنه من الضروري الآن استعراض ولاية اليونيسيف

وتحديثها من أجل الحفاظ على المنظمة وعلى رسالتها الخاصة الموجهة لصالح الأطفال، وتدعيمهما. وقال وفد آخر إنه نظرا لأن ما يحدد ولاية اليونيسيف هو المجموعتان المستهدفتان - ألا وهما المرأة والطفل - ولا القطاعات، يلزم التنسيق مع الشركاء الآخرين. واقترح متكلم ثالث إجراء بحث متعمق يتناول ولايات الوكالات الأخرى كجزء من هذه العملية. كما اقترح أن تنظر اليونيسيف عند صوغ بيان المهام في نتائج المؤتمرات الدولية الكبرى التي عقدت مؤخرا.

٧١ - وأثارت عدة وفود مسألة المقصود بمصطلح "طفل". وقال أحد الوفود إن هذا المصطلح يحتاج إلى التوضيح، بينما اقترح آخرون استخدام التعريف المستعمل في اتفاقية حقوق الطفل، أو تعريف الطفل بأنه إنسان دون سن الثامنة عشرة.

٧٢ - وأشار كثير من الوفود الى اتفاقية حقوق الطفل ومكانتها في بيان مهام اليونيسيف. وقالت عدة وفود إنه ينبغي للاتفاقية أن تكون أساسا لبيان المهام. واقترحت بعض الوفود أن تعمل اليونيسيف كشريك ضروري للحكومات، بل وأن ترصد عدم الامتثال. وركزت وفود أخرى على وجوب تصرف اليونيسيف كداعية، فتدعم الحكومات والدول الأطراف وهي تنفذ الاتفاقية. واقتُرح أن تكون الاتفاقية بمثابة إطار لإعداد البرامج القطرية. وقال أحد المتكلمين إنه ينبغي للاتفاقية أن تكون إطارا مرنا لعمل اليونيسيف ودعوتها في مختلف المناطق، مع الاعتراف بالفوارق الإقليمية. وقال بعض المتكلمين إن المسؤولية الأولى عن الاتفاقية تقع على عاتق مركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وأنه ينبغي لدور اليونيسيف أن يكون مكملا لدور هذا المركز. وقال آخرون إنهم سيرحبون بإجراء مناقشة بشأن دور اليونيسيف مقابل دور لجنة حقوق الطفل.

٧٣ - وكانت التعليقات التي أبديت على الدور الذي يمكن أن تقوم به اليونيسيف، بوصفها سلطة أدبية بصدد شؤون الطفل، مرتبطة بمناقشة الاتفاقية. إذ قالت بعض الوفود إنه ينبغي لليونيسيف أن تضطلع بدور من هذا القبيل، بينما قال أحد المتكلمين إن ذلك يجب أن يكون مشروطا بأن تتحدث اليونيسيف على الصعيد العالمي، وألا تتصدى للحالة في البلدان النامية فقط. بيد أن بعض المتكلمين أكدوا أهمية اتسام دور اليونيسيف بالحياد والإنسانية وعدم التمييز. وقالت عدة وفود إنه يجب على اليونيسيف ألا تتصرف انطلاقا من اعتبارات سياسية، وأن تبقى غير متحيزة.

٧٤ - وأثارت عدة وفود مسألة الدعوة التي تقوم بها اليونيسيف. وقال أحد المتكلمين إنه ينبغي لليونيسيف أن تستهدف خلال العقد القادم تحويل اتجاه عملها ليصب في مسارات الدعوة، والبحث، والاعلام والإعلان، واسناد الأعمال الميدانية في بعض الحالات إلى القطاع الخاص بأسلوب المقاولة من الباطن، مواصلة نمط عملها الحالي في افريقيا والمناطق الأخرى ذات الأولوية. وقال متكلم آخر إنه يمكن لليونيسيف أن تقوم في المستقبل بدور رئيسي بالدعوة إلى سياسات عامة من أجل رفاه الطفل في جميع حالاته.

٧٥ - وتناول عدة متكلمين دور اليونيسيف في الدعوة في البلدان الصناعية، ونوه أغلبهم بأهمية إيلاء الأولوية للبلدان الأكثر تعرضا للأذى، ولجمع الأموال، واستحداث منظور عالمي بشأن حالة الطفل واحتياجاته. وسلطت بعض الوفود الضوء على دور لجان اليونيسيف الوطنية.

٧٦ - وذكر أحد الوفود أنه نظرا للتغيرات الشديدة التي طرأت على الأحوال المعيشية لأطفال العالم، فقد آن الأوان لاستعراض العوامل المحددة لتخصيص الموارد العامة من أجل تنفيذ التوصيات البرنامجية القطرية والبحث عن تعريف أوضح للطفل.

٧٧ - وقال العديد من الوفود إنه ينبغي لبيان المهام أن يتناول مهمة اليونيسيف في حالات الطوارئ وشدد عدة متكلمين على الحاجة إلى ايجاد توازن بين عمليات الطوارئ والتنمية الطويلة الأجل. وقال آخرون إن لدى اليونيسيف، بسبب هيكلها الميداني، دورا هاما تؤديه في بداية حالة الطوارئ. واقترحوا أن تضع إطارا زمنيا محدودا لأنشطتها في حالات الطوارئ، على نحو يراعي التنسيق مع إدارة الشؤون الانسانية وغيرها من الوكالات. وقال متكلم إنه ينبغي لليونيسيف أن تركز على الطفل في عملياتها المضطلع بها في حالات الطوارئ. واقترحت وفود أخرى أن تعمل اليونيسيف في المجالات التي تتمتع فيها بالدراية الفنية، بما في ذلك الإمداد بالمياه والأطفال اللاجئون ومعالجة الأطفال الذين يعانون من صدمات. كما اقترح أن تستفيد اليونيسيف من تجارب البلدان المنكوبة بالصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية. وناقش ممثل عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التعاون بين الوكالتين، الذي جرى في مجالات من قبيل عمليات الطوارئ نفسها، ووضع المعايير بالاستناد إلى اتفاقية حقوق الطفل، وإعادة إدماج الأطفال المشردين بفعل حالات الطوارئ ورعايتهم. وقال إنه تكاد لا توجد منظمات أهم للمفوضية من اليونيسيف بما تتمتع به من خبرة ودراية فنية وانجازات فريدة.

٧٨ - وأثار العديد من المتكلمين مسألة ما إذا كان ينبغي لليونيسيف أن تركز على المرأة البالغة، بالاضافة إلى الطفل. وشددت عدة وفود على ضرورة تركيز اليونيسيف على الطفل، مع إعطاء الأولوية للإناث. وقال آخرون إنه ينبغي لليونيسيف، بصفة عامة، أن تعمل على تعزيز وتيسير رفاه المرأة بما يتجاوز دورها الإنجابي، بتوفير مزيد من المساعدة المباشرة في البلدان التي لا تؤدي فيها وكالات أخرى هذا العمل. وقال البعض إنه ينبغي لليونيسيف أن تعمل في المجالات التي يكون فيها لأنشطة المرأة أثر في نماء الطفل. وقال أحد الوفود إن حقوق الطفل تقتضي ألا تنحصر حياة المرأة في نطاق الأسرة المعيشية، وقال آخر إن تعزيز دور المرأة والأم يضمن حقوقا متكافئة للطفل. ومن شأن السماح للمرأة بتأدية مهامها، بما فيها كسب الرزق، أن يكفل رفاه الطفل. وقال متكلم آخر إنه ينبغي إيجاد توازن في العمليات بين الطفل والمرأة، على أن ينظر الى المرأة كفرد يملك القدرة على رسم حياته والتأثير على مجراها وأن يولى اهتمام خاص لبناء قدرات البنات والنساء وتمكينهن.

٧٩ - وأبرز عدد من المتكلمين الاستراتيجيات الأساسية المتمثلة في إنجاز الخدمات وبناء القدرات والتمكين فضلا عن مسألة الاستدامة. ورأت وفود عديدة أنه لا بد من إقامة توازن بين هذه الاستراتيجيات، والتركيز على إنجاز الخدمات في أفقر البلدان والتركيز بصفة أشد على بناء القدرات والتمكين في غيرها. وينبغي إقامة توازن بين الأهداف العالمية والاستدامة. وقال متكلم آخر إن على اليونيسيف، في واقع الأمر، أن تنجز المهام الملقاة على عاتقها، وإنه ينبغي لبيان المهام أن يبرز أهمية الموارد الوطنية والقدرات المحلية في التعاون الإنمائي.

٨٠ - كما ناقش المتكلمون مزايا اليونيسيف النسبية. وشدد عدد منهم على مرونة المنظمة وطبيعة عملياتها وهيكلها الميداني المنحى. وقال وفد آخر إن ما يميز اليونيسيف عن غيرها من الوكالات هو نهجها الشمولي وقدرتها على تعبئة الدعم السياسي والشعبي وعلى تيسير استجابة الوكالات الأخرى. وأبرز أحد المتكلمين بدور اليونيسيف الحفاز، الذي يدفع قطاعات البلد المختلفة إلى التعاون في خدمة الطفل. وفي الوقت نفسه، أكدت وفود عديدة أهمية التنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين، بما فيهم المنظمات غير الحكومية. وشدد آخرون على الحاجة الى المساءلة وإلى كفاءة استعمال الموارد.

٨١ - وقال أحد الوفود إنه ينبغي استخدام الاجتماعات التي تتخلل الدورات لإجراء مناقشات فنية بين أعضاء المجلس التنفيذي والوفود المعنية، نظرا الى الضيق الشديد في الوقت المتاح في أثناء الدورات العادية والسنوية لإجراء مشاورات بشأن الاستعراض التنظيمي.

زاي - مقترحات بشأن استعراض تعاون اليونيسيف وبرامجها

أفريقيا الغربية والوسطى

٨٢ - كان معروضا على المجلس التنفيذي توصية ببرنامج قطري مدته أربع سنوات كاملة وتوصية بتوفير موارد عامة إضافية لتشاد (E/ICEF/1995/P/L.15) وتوصيات ببرامج قطرية قصيرة الأجل و/أو بموارد عامة إضافية ومقترحات مستقلة لتوفير تمويل تكميلي لزائير وسيراليون وغابون وغينيا والكاميرون ونيجيريا (E/ICEF/1995/P/L.28). وعرض المدير الإقليمي لأفريقيا الغربية والوسطى التوصيات بالبرامج القطرية التي أقرها المجلس التنفيذي. (انظر المقرر ١٦/١٩٩٥، للإطلاع على تفاصيل البرامج التي أقرها المجلس التنفيذي.)

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

٨٣ - كان معروضا على المجلس التنفيذي توصيات ببرامج قطرية قصيرة الأجل و/أو بموارد عامة إضافية لتمويل البرامج التي تمت الموافقة عليها للجزائر والسودان وعمان وللأطفال والنساء الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة ولبنان (E/ICEF/1995/P/L.30). وعرض المدير الإقليمي

للشرق الأوسط وشمال افريقيا التوصيات بالبرامج القطرية وورقة استعراض عن المساعدة المقدمة من اليونيسيف للأطفال والنساء الفلسطينيين (E/ICEF/1995/P/L.40).

٨٤ - وأعربت عدة وفود عن تأييدها للبرنامج الخاص بالنساء والأطفال الفلسطينيين في الجمهورية العربية السورية والضفة الغربية وغزة ولبنان. وأثنت تلك الوفود على مشاركة اليونيسيف في وضع خطة شاملة لأجل الأطفال والنساء في الضفة الغربية وغزة. وأثنت بعض الوفود على الاستراتيجيات المختارة، ولا سيما التركيز على بناء القدرات بتوفير الدعم للمنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية. وشدد وفدان على تنسيق عمل اليونيسيف مع السلطة الفلسطينية. وأكد أحد المتكلمين أنه ينبغي لليونيسيف تلافي الازدواج وتحسين الحوار بشأن السياسات والتركيز على تقاسم المسؤوليات مع الشركاء الآخرين على نحو رشيد. وكرر عدد من الوفود القول بضرورة عدم نسيان محنة اللاجئين الفلسطينيين الموجودين خارج المخيمات، ولا سيما الفلسطينيين في لبنان، رغم عملية السلام. وجرى الترحيب بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) ومع مكتب ممثل الأمين العام للأراضي المحتلة.

٨٥ - وأحاط أحد الوفود علما بعزم الأمانة على التقدم الى المجلس التنفيذي في عام ١٩٩٧ ببرنامج موحد للتعاون. واقترح المتحدث نفسه أن تعد اليونيسيف اتفاقا رسميا يوضح دورها إزاء الطفل والمرأة الفلسطينيين. وقال الوفد نفسه إنه ينبغي لليونيسيف أن توافق على ممارسة وكالات الأمم المتحدة الأخرى فتشير الى الضفة الغربية وغزة بوصفهما إما "الأراضي المحتلة" أو "الأرض المحتلة".

٨٦ - وأعرب أحد المتكلمين عن أمله في أن يفي المانحون بتعهداتهم ويمكنوا السلطة الفلسطينية من تنفيذ خططها، ولا سيما في مجالات الصحة، والتعليم، والرعاية الاجتماعية. وقال إن حكومة الوفد على استعداد للمساهمة بخبرتها ودرايتها في هذا الصدد، بالتعاون مع اليونيسيف ووكالات أخرى. وذكر المتكلم مساهمة عملية بطاقات المعايدة في تعزيز قدرة لجنته الوطنية على جمع الأموال.

٨٧ - وفيما يتعلق ببرنامج السودان القطري، أثنى أحد الوفود على الدعم الذي تقدمه اليونيسيف للمنظمات غير الحكومية ووكالات أخرى تعمل في مجال الأطفال الذين يعيشون ظروفا قاسية والتركيز على القضاء على ممارسات تقليدية ضارة. بيد أن متكلما آخر أعرب عن خيبة أمله إزاء افتقار توصيات البرنامج القطري الى معلومات عن الحرب الأهلية. وطلب الوفد تقديم ايضاح بشأن تقسيم العمل بين مكتبي الخرطوم ونيروبي فضلا عن تقديم تفاصيل بشأن كيفية استخدام مبلغ الـ ١٥ مليون دولار المطلوبة. وأثني على العمل الذي أنجز من خلال عملية شريان الحياة للسوان، ولا سيما رصدها وتقارير المانحين. بيد أن مكتب الخرطوم قد انتقد لعدم كفاية نظاميه للرصد والإبلاغ. وأوضح المدير الإقليمي أن الوثيقة تتعلق ببرنامج قطري قصير الأجل وأن معالجة الحرب الأهلية ترد في البرنامج القطري الطويل الأجل. وقال إن مبلغ الـ ١٥ مليون دولار سوف ينفق في أرجاء البلد. ولاحظ المدير الاقليمي شواغل المجلس فيما يتعلق

بالتنسيق والإبلاغ والرصد والتقييم، ثم قال إن الجهود سوف تبذل لتحسين التقارير التي يعدها مكتب الخرطوم.

٨٨ - وأيد عدد من الوفود برنامج الجزائر القطري. بيد أن أحد المتكلمين أعرب عن أسفه إزاء بيانات معينة وردت في التقرير، وقال إن البيانات غير متصلة بحالة الأطفال. ورد المدير الإقليمي بقوله إنه جرى إدخال التصويب اللازم على التوصيات البرنامجية القطرية. وأثنى أحد الوفود على سن الجزائر لـ "قانون الكفالة"، الذي يحمي حقوق الأطفال المسيبين، وشجع اليونيسيف على الدعوة الى سن قوانين كهذه في بلدان أخرى.

٨٩ - وأعربت وفود بعض البلدان التي اعتمدت برامجها عن تقديرها لليونيسيف والمجلس التنفيذي، نظرا لما يقدمانه من دعم. (انظر المقرر ١٦/١٩٩٥، للإطلاع على تفاصيل البرامج التي اتخذها المجلس التنفيذي.)

وسط أوروبا وشرقيها، ودول الكمنولث المستقلة ودول بحر البلطيق

٩٠ - عرضت على المجلس التنفيذي توصيات من أجل برامج قطرية كاملة لأوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان وتوصية من أجل دعم برنامج للمنطقة (E/ICEF/1995/P/L.25)، إضافة الى توصية من أجل برامج قطرية قصيرة الأجل لتركيا ومولدوفيا وتوصية من أجل تقديم موارد عامة إضافية لتركيا (E/ICEF/1995/P/L.31). وقدم المدير الإقليمي التوصيات البرنامجية القطرية وقدم ممثل منطقة جمهوريات آسيا الوسطى وكازاخستان عرضا متعمقا عن هذه البلدان.

٩١ - وفيما يتعلق ببرنامج مولوفا القطري، أحاط أحد المتكلمين علما بنهجه الإنمائي الطويل الأجل، ولكنه قال إن البرنامج يبدو طموحا للغاية بالنسبة لفترة سنتين. وقال المدير الإقليمي إن البرنامج في مراحله المبكرة وإنه يستند إلى الرعاية الصحية الأولية ورعاية الأم والطفل.

٩٢ - وأيد عدد من الوفود برامج جمهوريات آسيا الوسطى وكازاخستان، ولكنهم وصفوا المعلومات والتحليلات الواردة في الوثيقة بأنها غير كافية. وأشار أحد الوفود، بمزيد من التحديد، الى الافتقار إلى معلومات في التوصيات البرنامجية القطرية بشأن نفقات فترة التعاون السابقة. وقال ممثل المنطقة إن المعلومات متوفرة بناء على الطلب. وقال الوفد نفسه إنه ليس هناك تحليل واضح لامكانية تطبيق الاستراتيجيات الثلاث، وهي تقديم الخدمات، والتمكين، وبناء القدرات، وسأل عن تنسيق المساعدة الإنمائية. وقال ممثل المنطقة إن اليونيسيف تعمل في تعاون وثيق مع البنك الدولي ومانحين ثنائيين. وفضلا عن ذلك، وبما أنه تتوفر لمكتب المنطقة الميداني إمكانية الوصول إلى النساء والأطفال بدرجة أكبر من الامكانية المتاحة لوكالات أخرى، قدمت اليونيسيف مساعدات للحكومات المعنية لكي تنسق الأنشطة الميدانية التي تشترك فيها وكالات المعونة الدولية.

٩٣ - وبسؤال ممثل المنطقة عن الاختلافات في مستويات تغطية التحصين في البلدان الخمسة، صرح بأن بلدانا كثيرة في المنطقة قد عانت خلال السنوات الأربع الماضية من حالات نقص في اللقاحات، وإن كان من المتوقع أن تتحسن هذه الحالة في عام ١٩٩٥. ورحب متكلمان بفرصة مناقشة قضايا التعاون الإقليمي، ولا سيما القضايا البيئية وقضايا الصحة ذات الصلة ببحر آرال. واقترحت وفود أخرى أن تحدد لليونيسيف مجالات الحاجة الماسة بالنسبة للأطفال والنساء المتضررين من هذه الكارثة البيئية. وقال ممثل المنطقة إن اليونيسيف قد حددت فعلا المقاطعات الثلاث التي تضررت أشد التضرر من جراء كارثة بحر آرال، وإن اليونيسيف بصدد إعداد برنامج بالتعاون الوثيق مع البلدان المعنية.

٩٤ - وقال أحد الوفود إن برامج البلدان الخمسة تتسم بطموح مفرط، وذلك على ضوء الموارد المتوفرة واتساع نطاق الأنشطة وخطى التنفيذ الحكومي. وقال المتكلم أيضا إن البرامج تستند إلى قاعدة قوية من الأنشطة التقليدية التي تضطلع بها اليونيسيف وأوصى بأن تتضمن البرامج أنشطة أشد تركيزا وبأن تتسم الأنشطة بطابع استراتيجي واضح. وأثنى الوفد نفسه على اليونيسيف وحكومة اليابان وحكومات في المنطقة، لما قاموا به من جهود لاقرار مبادرة تحصين مستقلة، وطلب من اليونيسيف أن تتقاسم المعلومات المتعلقة بالتقدم الذي تحرزه تلك المبادرة.

٩٥ - وأعرب أحد المتكلمين عن قلقه إزاء عدم تصدي الوثيقة لعودة ظهور الخناق (الدفتريا) في المنطقة، ولا سيما في جمهوريات آسيا الوسطى، وكازاخستان، ومنطقة القوقاز. وظهوره على وجه التحديد، في مولدوفا بأكبر المعدلات في المنطقة. وقال المدير الإقليمي إن اللجنة المشتركة بين الوكالات لتنسيق التحصين، التي تضم اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الروتاري الدولية، تعمل حاليا لإعداد نداء مشترك من أجل مكافحة الخناق (الدفتريا) لكي يصدر في جنيف في حزيران/يونيه ١٩٩٥.

٩٦ - وأعرب وفدان عن تقديرهما للدعم الذي يقدمه مجتمع المانحين الدوليين ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لمواجهة حالة الطوارئ في طاجيكستان. وأعربت وفود المنطقة عن شكرها لليونيسيف، نظرا لما تقدمه من دعم في هذه الفترة الانتقالية الصعبة. وأخيرا، أحاط أحد الوفود علما بأن برنامج تركيا القطري قد عجل بإنجاز أهداف منتصف العقد. (انظر المقرر ١٦/١٩٩٥، للإطلاع على تفاصيل البرامج التي اعتمدها المجلس التنفيذي.)

حاء - استراتيجيات اليونيسيف في مجال المياه والمرافق الصحية البيئية

٩٧ - كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير عن استراتيجيات اليونيسيف في مجال المياه والمرافق الصحية البيئية (E/ICEF/1995/17).

٩٨ - وعرض مدير شعبة البرامج التقرير، وقال إن المياه والمرافق الصحية ليست من الضروريات الأساسية للإنسان فحسب، بل هي كذلك عناصر حيوية لضمان بقاء الأطفال والبالغين ورفاههم. وأضاف قائلا إن الإشارة في التقرير إلى المياه والمرافق الصحية كحق أساسي لا تعني حقا بالمعنى القانوني المعترف بها عالميا لحقوق الإنسان. فقد اعترفت اتفاقية حقوق الطفل بامكانية الحصول على مياه الشرب النقية وخدمات المرافق الصحية البيئية كإجراء جوهري للتمتع بالحق في الصحة. واعترفت الاتفاقية، مثلما هو الحال بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأخرى، بضرورة تحقيق إمكانية الحصول على المياه والمرافق الصحية على الصعيد العالمي بشكل تدريجي إلى أقصى حد ممكن حسب الموارد المتاحة، وإذا اقتضى الأمر، في إطار التعاون الدولي.

٩٩ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للاستراتيجية الشاملة الواضحة المجملة في التقرير، وللعملية التحضيرية التي اتسمت بالتعاون والشفافية، التي ضمت طائفة كبيرة من الشركاء. وقال المتكلمون إنه يجب الاستمرار في هذه العملية خلال تنفيذ الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والقطري. وأشار العديد من الوفود، بصفة محددة، إلى ضرورة الاهتمام بشكل خاص بافريقيا عند تنفيذ الاستراتيجية.

١٠٠ - وأثارت الوفود عددا من المسائل المتعلقة بامكانية استدامة البرامج. وأكد بعضها على ضرورة قيام اليونيسيف بدور أساسي في بناء قدرة الحكومة في مجالي صوغ السياسات وإعداد الاستراتيجيات بتعاون وثيق مع الوكالات الأخرى. وذكرت الأمانة أمثلة حديثة عن التعاون مثل البعثات المشتركة بين الوكالات الموفدة إلى مالاوي، وميانمار، وجنوب افريقيا.

١٠١ - واعترف عدد من الوفود بالأهمية التي تمنحها اليونيسيف للمسائل المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في هذا القطاع. غير أن أحد المتكلمين قال إنه كان ينبغي للتقرير أن يشمل تحليلا عن الفوارق بين الجنسين لتعريف أدوار الرجال والنساء في الأنشطة المتعلقة بالصحة والنظافة العامة، بغية إشراك المزيد من الرجال فيها. وأكدت عدة وفود على الأهمية المولاة لبناء قدرة النساء على اتخاذ القرار، وتنفيذ برامج المياه والمرافق الصحية وإدارتها كشرط أساسي للتمكين والتنمية المستدامة. غير أنه ينبغي أيضا تشجيع اشتراك الرجال بغية تقاسم مسؤوليات العمل، لا سيما في مجالي التشغيل والصيانة.

١٠٢ - وأعرب العديد من المتكلمين عن تأييدهم للمقترح الداعي إلى إعطاء المزيد من الأهمية إلى تعزيز المرافق الصحية البيئية والنظافة العامة كمساهمة أساسية في بقاء الطفل وحمايته ونمائه. وحُثت اليونيسيف على زيادة الأموال المخصصة في البرامج القطرية لهذا النشاط. وأيدت عدة وفود تركيز اليونيسيف الجديد على بناء القدرة على إدارة موارد المياه الموجودة على صعيد المجتمع المحلي، وهو ما يشمل إدارة تصريف النفايات الصلبة والسائلة في إطار جدول أعمال القرن ٢١. وعلى الرغم من قولها إن تركيز اليونيسيف الأساسي ينبغي أن يستمر على المناطق الريفية، أكدت عدة وفود على ضرورة تركيز

اليونيسيف على معيشة السكان الفقراء في مناطق معرضة للضرر البيئي، من قبيل الأحياء الفقيرة والجيوب الحضرية الهامشية.

١٠٣ - وأكدت بعض الوفود على ضرورة إعداد اليونيسيف لرسائل واضحة توجه إلى الميدان، وضرورة إرفاق مبادئ توجيهية تشغيلية بالاستراتيجية، تمكن موظفي الميدان من البدء في تنفيذها. وأكد المتكلمون على أهمية المتابعة من خلال وضع استراتيجيات خاصة بكل منطقة وكل بلد.

١٠٤ - وحث عدد من الوفود اليونيسيف على الاستمرار في تشجيع التقنيات الرخيصة المناسبة الميسرة الاستعمال التي يمكن توافرها دائما على الصعيد المحلي، مما يسمح لليونيسيف بالوصول إلى عدد أكبر من الناس باستعمال عدد من الموارد أقل. وأكد متكلمون آخرون على أهمية التعبئة الاجتماعية. وقالت عدة وفود إن من شأن الاستراتيجية مساعدة اليونيسيف على مساعدة الحكومات على توحيد معايير التقنيات والنُهج لتحقيق أكبر منفعة ممكنة من قاعدة مواردها، وضمان استدامة البرنامج، لا سيما على الصعيد المحلي. كما أكد أحد المتكلمين على أهمية تحقيق اللامركزية.

١٠٥ - وأوصت عدة وفود اليونيسيف بتعزيز مواردها البشرية في هذا القطاع، لا سيما في افريقيا وبعض أجزاء آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. بينما أوصت وفود أخرى بتطوير مهارات الموظفين. وشجع العديد من المتكلمين اليونيسيف على زيادة الموارد المخصصة لهذا القطاع. وأعرب أحد المتكلمين عن قلقه إزاء التأخير في تقديم المانحين لتقاريرهم.

١٠٦ - وحث العديد من الوفود اليونيسيف على دعم البحث والتطوير، لا سيما في مجال دعم المرافق الصحية المنخفضة التكلفة وتعزيزها، وفي مجال تحسين السلوك المتعلق بالنظافة العامة. وينبغي القيام بذلك بالتعاون الوثيق مع المؤسسات المحلية والشركاء الآخرين، وتطبيقه على مستوى القاعدة الشعبية.

١٠٧ - وفيما يتعلق بحالات الطوارئ، قالت عدة وفود إنه على اليونيسيف أن تواصل عملياتها الطارئة في هذا القطاع، وعليها أيضا أن تقيم حدود إمكانياتها. ويمكن لليونيسيف، في العديد من الحالات، أن تساعد شركاء آخرين على الاشتراك في عمليات الطوارئ، مما يسمح لليونيسيف بالتركيز على برامج التنمية الطويلة الأجل. وقالت الأمانة إن إنشاء شبكة مع المنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين سيدرج في قائمة الأولويات على الصعيد الميداني.

١٠٨ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء عدم وضوح تقسيم العمل بين اليونيسيف وشركائها، لا سيما فيما يتعلق بدور وكالات الأمم المتحدة الأخرى المعنية. وحثت الوفود اليونيسيف، فيما يتعلق بمسألة التعاون بشكل عام، على القيام بالدور الرئيسي في هذا القطاع، وعلى إعداد وثيقة تحدد بوضوح دور

مختلف الشركاء، وكذلك قوة كل منهم النسبية، والدور المكمل الذي يمكن أن يقوم به كل منهم في هذا القطاع.

١٠٩ - وقال العديد من الوفود إن الاستراتيجية تمثل إطارا عاما ينبغي تكييفه على الصعيدين الإقليمي والقطري. وطلب عدد من المتكلمين توضيح دور قسم المياه والمرافق الصحية البيئية الكائن في المقر بالمقارنة بدور الأنشطة البرنامجية الإقليمية والقطرية. (انظر المقرر ٢٢/١٩٩٥، للإطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي.)

طاء - أعمال أخرى

مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري

١١٠ - أحاطت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي علما بنتائج تحقيق مراجعي الحسابات الذي أجرته اليونيسيف بشأن حالات الاحتيال وسوء الإدارة في مكتب كينيا القطري. وقالت إن مراجعي الحسابات قد استكملوا الجزء الأعظم من عملهم وأنها تلقت في اليوم السابق تقريرا عن النتائج التي توصلوا إليها.

١١١ - وأضافت قائلة إن التحقيق الحالي الذي يجريه مراجعوا الحسابات بشأن حالة مكتب كينيا القطري بدأ في كانون الثاني/يناير ١٩٩٥. وجاء التحقيق على إثر مراجعة سابقة للحسابات أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ كشفت عن وجود مخالفات خطيرة. وقالت إن مراجعي الحسابات بصدد الانتهاء من تحقيقهم وإن من الواضح أن هناك حالة خطيرة من الاحتيال وسوء الإدارة في مكتب كينيا القطري. وتقدر الخسائر التي تكبدتها اليونيسيف بما يربو على مليون دولار في عمليات احتيال ارتكبها موظفون، وهناك حالة خطيرة من سوء إدارة موارد تتراوح قيمتها بين ٨ ملايين و ٩ ملايين دولارات. وأسفر الافتقار إلى إدارة ملائمة في مكتب كينيا القطري عن تقديم دفع عدة مبالغ لم تكن مرصودة بقدر كاف وليس هناك تعليل لها. وكشفت التحقيقات عن حالات احتيال في كثير من هذه المعاملات، وعن نفقات ثابته مفطرة. كما يعزى سوء الإدارة الى العمل مع شركاء محليين كثيرين جدا، لم يسجل البعض منهم على النحو الصحيح.

١١٢ - وأضافت قائلة إن ثمانية موظفين قد فصلوا فعلا نتيجة لما أسفرت عنه مراجعة الحسابات ووجهت تهمة سوء التصرف الجسيم إلى ١٥ من الموظفين الآخرين. ووجهت تهمة سوء الإدارة إلى موظف آخر، وبلغ العدد الكلي للموظفين المتورطين في تلك الحالات ٢٤ موظفا. وفي ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٥، بعثت اليونيسيف إلى رئيسي المكتب السابقين، اللذين أوقفا عن العمل منذ بداية تحقيق مراجعي الحسابات، بقائمة التهم الموجهة اليهما. وعلى غرار سائر الموظفين الضالعين في هذه الحالة، أتيح للموظفين وقت كاف للرد على التهم، احتراما لحقهما في محاكمة مشروعة. ولجميع الموظفين الحق في محاكمة مشروعة، فإذا تقرر وجود حالات احتيال، يفصل الموظفون وتقدم الأدلة التي بحوزة اليونيسيف الى السلطات الكينية

لكي تقوم بإجراء تحقيق جنائي. كما ستتخذ اليونيسيف جميع التدابير الممكنة لاستعادة الأموال المسروقة أو المختلسة.

١١٣ - وصرحت المديرة التنفيذية بأنها سوف تتخذ خطوات فورية لتعزيز إجراءات المساءلة والإدارة المالية داخل المنظمة. وسوف تمنح الأولوية الأولى للإصلاح التنظيمي. وأضافت قائلة إن لليونيسيف عدة مكاتب في نيروبي، بما في ذلك المكتب الإقليمي لشرق افريقيا وجنوبها، ومكتب عملية شريان الحياة للسودان، ومكتب خدمة برنامج الصومال القطري. ولم يتأثر بمراجعة الحسابات سوى مكتب كينيا القطري.

١١٤ - وأعربت الوفود عن شكرها للمديرة التنفيذية لصراحتها وسرعة استجابتها للحالة. بيد أن وفودا كثيرة شجبت الحالة وأعربت عن قلقها إزاء الأثر المحتمل مترتبة على ذلك فيما يتصل بجمع الأموال وسمعة اليونيسيف عامة. وجرى التأكيد على أهمية الشفافية، وعلى الحاجة إلى تنفيذ نظم إدارية من شأنها الحيلولة دون نشوء حالة مماثلة في أماكن أخرى. وأعرب بعض المتكلمين عن أملهم في أن تكون تلك الحالة حادثة منعزلة. وطلبت بعض الوفود من المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا بشأن التدابير المتخذة في الدورة العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر.

١١٥ - وقالت المديرة التنفيذية إنها لا تعتقد أن هذه مشكلة منهجية، إذ أن موظفي اليونيسيف، بصورة عامة، يتمتعون بمستوى رفيع من النزاهة، ويمكن اتخاذ بعض الخطوات في الأجل القصير، وطلبت تقديم توصيات بشأن سبل تعزيز المكاتب الإقليمية لكي يتسنى لها أن تقدم المزيد من الإشراف. وقالت إن تدريب ممثلي اليونيسيف القطريين الجدد سوف يتضمن زيادة التأكيد على العمليات. وسوف تنشأ آليات لرصد أي زيادات كبيرة في الموظفين (انظر المقرر ١٩/١٩٩٥، للاطلاع على نص المقرر الذي اتخذه المجلس التنفيذي.)

سياسة مشتريات اليونيسيف

١١٦ - بصدد الإشارة الى مقالة إخبارية نشرت في الصحف أخيرا فيما يتعلق بسياسة اليونيسيف القاضية بعدم شراء اللوازم من شركات تستغل الأطفال، حث أحد الوفود المديرة التنفيذية على تركيز اهتمام اليونيسيف على مواضيع شتى ذات صلة باستغلال الأطفال. وتشمل تلك المواضيع الاستغلال الجنسي للأطفال وبيع الأطفال، ودعارة الأطفال، وبيع أعضاء الأطفال. وينبغي لليونيسيف أن تنشر الحقائق بشأن تلك المسائل وأن تستنبط تدابير لمعالجتها بصورة ملائمة، وإساءة معاملة الأطفال انتهاك خطير لحقوق الإنسان، حسبما يبين تقرير المقرر الخاص المعني بالطفل. كما كشف التقرير عن عمل الأطفال على البلدان النامية.

١١٧ - وقالت المتكلمة إن أوضاع العمال الأطفال في بلدها حسبما وصفت في المقالة، تمثل أخبارا مثيرة، ولكن اليونيسيف دأبت، في الحقيقة منذ عدة سنوات على ضمان وجود شهادات مرافقة للوازم المشتراة

هناك، وقالت إن سياسة بلدها بشأن العمال الأطفال تتطور عبر السنين وأن قوانين بلدها مطابقة لقرار مؤتمر العمل الدولي لعام ١٩٧٩، الذي طالب بالجمع بين تدابير تحريمية وتدابير لإضفاء الطابع الإنساني على عمل الأطفال متى تعذر القضاء عليه في الأجل القصير. وإضافة إلى ذلك، خصصت لجنة التخطيط التابعة لحكوماتها مبلغ ١٠ ملايين دولار للقضاء على عمل الأطفال في مجالات العمالة الخطرة. بيد أن حكومتها، مثلها في ذلك مثل حكومات بلدان نامية أخرى، تبغض ربط التجارة الدولية بمعايير العمل. والمطلوب هو القيام على نحو غير الزامي بتطوير معايير العمل على الصعيد الدولي، وأن يتحقق الشيء نفسه على الصعيد الوطني.

١١٨ - وأعربت متكلمة أخرى عن تقديرها للمديرة التنفيذية نظرا لما أبدته من تعليقات وردت في المقالة الاخبارية، ولتوضيحها أن اليونيسيف سوف تواصل العمل لمكافحة استخدام العمال الأطفال في شتى أرجاء العالم. وأثنت على النهج الفعال الذي تتبعه المديرة التنفيذية فيما يتصل بإعداد سياسة مشتريات لضمان عدم اشتراك اليونيسيف، وهي المنظمة الرائدة في العالم للدعوة من أجل الأطفال، في شراء أي شيء من شركة تستخدم العمال الأطفال.

انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي لدى اللجنة المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف المعنية بالتعليم

١١٩ - انتخب المجلس التنفيذي مرشحتي مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للجنة المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف المعنية بالتعليم، وهما من البرازيل، وبذلك، اكتملت انتخاباته للجنة المشتركة. (انظر المقرر ٢٣/١٩٩٥، للاطلاع على المقرر الذي اتخذه المجلس.)

مشروع جدول أعمال الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥

١٢٠ - عمم أمين المجلس التنفيذي مشروع جدول الأعمال المؤقت وأجمل الجدول الزمني للدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥. وطلب أحد المتكلمين بحث مسألة متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية بوصفه، بندا منفصلا من بنود جدول الأعمال في وقت مبكر من الدورة. وطلب المتكلم نفسه إضافة بند إلى جدول الأعمال بشأن العلاقة بين المجلس التنفيذي، ولجان اليونيسيف الوطنية والاجتماع السنوي للجان.

١٢١ - وصرح وفد آخر بأنه لم تجر على النحو الصحيح متابعة عدة مقررات اتخذها المجلس التنفيذي عن ضغط حجم الوثائق والمقررات. وطلب المتكلم من الأمانة أن تقوم بتعميم جدول يوضح الوثائق التي طلبها المجلس للدورات في المستقبل، وطلب من المجلس أن ينظر في جميع الدورات في المستقبل في بند من بنود جدول الأعمال عن طرق عمله بغية تقييم الحالة.

١٢٢ - وقدم وفد ثالث مشروعا لمقرر عن شكل مقررات المجلس التنفيذي في المستقبل، اعتمده المجلس بعد أن وافق على الغاء قاعدة الـ "٢٤ ساعة" من أجل تقديم مشاريع المقترحات. (انظر المقرر ٢٤/١٩٩٥، للاطلاع على النص الذي اتخذه المجلس التنفيذي).

ياء - ملاحظات ختامية قدمتها المديرة التنفيذية ورئيس المجلس

١٢٣ - عبرت المديرة التنفيذية عن شكرها لأعضاء المجلس التنفيذي، نظرا لتعاونهم خلال هذه الدورة، وهي أول دورة لها بصفتها مديرة تنفيذية. وقالت إنها تتطلع إلى عمل مع المجلس في المستقبل. وأعلنت، في الملاحظات الختامية التي عممت على الوفود (E/ICEF/1995/CRP.30)، أن جوائز عام ١٩٩٥ للموظفين قد قدمت إلى الموظفين في مكتبي اليونيسيف في هايتي وسراييفو، بالبوسنة والهرسك. كما هنأت الموظفين الذين أحيلوا إلى التقاعد في السنة الماضية وذكرت الموظفين الذين توفوا في تلك الفترة.

١٢٤ - وعبر رئيس المجلس عن شكره للمديرة التنفيذية، نظرا لقوة تأثيرها وقيادتها وصراحتها، وقال إن تعاونها، وتأييدها وصراحتها، واستعدادها للحوار، هي أمور تبشر اليونيسيف بالخير في المستقبل. وعبر عن شكره أيضا لأعضاء المجلس التنفيذي لدعمهم فيما يتصل بالالتزام بجدول الأعمال واحترام الحدود الزمنية المحددة للتدخلات. وقال إن نظام أضواء تحذير المتكلمين - الذي استخدم لأول مرة في مقر الأمم المتحدة - قد ساعد المجلس في تنظيم الوقت. بيد أن المجلس لا يزال يواجه بعض المشاكل فيما يتصل بإصدار الوثائق بجميع اللغات. وفي المستقبل، سوف يؤدي الحد من طول الوثائق إلى تحسين الوضع. ولقد طلب المجلس التنفيذي تقصير الوثائق، بل قرر تحديد عدد الصفحات، وينبغي احترام ذلك، كما ينبغي احترام المواعيد النهائية لإصدار الوثائق المترجمة إلى اللغات الرسمية قبل دورات المجلس. (انظر E/ICEF/1995/CRP.31، للإطلاع على النص الكامل لتعليقاته).

ثالثا - التقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

١٢٥ - استعرض المجلس التنفيذي التقرير السنوي للمدير التنفيذي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ((E/ICEF/1995/14 (Part III)، الذي أعد استجابة لمقرر المجلس ٥/١٩٩٥. وتولى نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج عرض التقرير، بالإضافة إلى التقرير المتعلق باشتراك اليونيسيف في متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (E/ICEF/1995/19)، الذي ينظر فيه كذلك في إطار هذا البند من جدول الأعمال.

١٢٦ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتقرير، وأكدت أنها تعتبر من المهم أن تشترك اليونيسيف بصورة نشيطة في عملية إعادة تنشيط المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يتحمل حاليا مسؤوليات هامة في مجال تولي الأمم المتحدة لمهام القيادة على صعيد المنظومة. وقدم بهذا الصدد اقتراح مفاده بأن يقدم إلى المجلس في المستقبل تقرير مشترك من اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وأعربت الأمانة عن تأييدها لهذا الاقتراح. وقدم اقتراح آخر يدعو إلى إبقاء المجلس على علم بإعداد بيان مهام اليونيسيف.

ألف - التدابير المتخذة لتنفيذ أحكام استعراض سياسة الأنشطة التنفيذية الذي يجرى كل ثلاث سنوات

١٢٧ - ذكر نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج أن استعراض السياسة القادم الذي يجرى كل ثلاث سنوات، الذي يرمي الى المساعدة على تعزيز التنسيق داخل أسرة الأمم المتحدة وإيجاد نظام أكثر تماسكا، يحظى باهتمام خاص لدى اليونيسيف. وذكر أن اليونيسيف تولي اهتماما خاصا لوضع أهداف واستراتيجيات مشتركة من خلال إعداد مذكرات الاستراتيجية القطرية وبرامج العمل الوطنية. ويعتبر قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ مفيدا في تأكيد ضرورة التنسيق دون التدخل في الخطط والسياسات الحكومية. كما أشار إلى التطورات العملية في المجال البرنامجي (مثل تواؤم الدورات، والبرامج المشتركة، ونظام المنسقين المقيمين، وما الى ذلك) وفي مجال العمليات (مثل أماكن العمل المشتركة، وإجراءات التبسيط والمواءمة، والرصد على الصعيد الميداني، وما إلى ذلك).

١٢٨ - وافق معظم الوفود على أن تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ يعتبر أمرا حيويا بالنسبة لمصداقية الأمم المتحدة في المستقبل ورحب بالتقدم المحرز حتى الآن بالإضافة إلى العمل الذي تقوم به اليونيسيف لتنفيذ الإجراءات على الصعيد القطري. بيد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

١٢٩ - وعقب أحد الوفود بقوله أن اليونيسيف لم تذكر شيئا عن إعداد بيان مهمة اليونيسيف، وأن الأمانة أقرت بهذا الإغفال. وفيما يختص بالتعليقات التي أبديت عن عدم كفاية الجهود المبذولة على الصعيد القطري، أبلغت الأمانة عن الزيارات الميدانية التي يضطلع بها كل سنتين، أو نحو ذلك، لتقييم الجهود التعاونية. وأشير إلى أنه ربما أمكن تهيئة الوسائل الكفيلة بالإبلاغ على أساس أن يبلغ كل بلد على حدة.

١٣٠ - واعتبرت زيادة عدد البلدان التي تعد مذكرات الاستراتيجية القطرية علامة ايجابية. وأشار أحد الوفود الى أن الاستراتيجيات القطرية أهم من الاستراتيجيات العالمية، وأثنى على كبار موظفي اليونيسيف لقيامهم بالتشاور المنتظم مع الموظفين الميدانيين بشأن هذه المسألة. وقال متكلم آخر أن البلدان المتأخرة في إعداد مذكرات الاستراتيجية القطرية الخاصة بها ينبغي أن تتلقى مزيدا من المساعدة. وأوضحت الأمانة أنه من العسير على المنظومة أن تتحرك بسرعة بشأن هذه المسألة. وترغب اليونيسيف في أن ترى الحكومات وهي تتولى القيادة وتركز على العمل التعاوني، إلا أن منظومة الأمم المتحدة هي في نهاية المطاف بأيدي الحكومات.

١٣١ - واعتبر أن زيادة تعزيز نظام المنسقين المقيمين أمر أساسي للتنفيذ الفعال للقرار ١٩٩/٤٧، وجرى حث اليونيسيف على مواصلة الاشتراك النشيط في هذه الجهود. وشدد العديد من المتكلمين على أهمية الحصول على الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا، ولا سيما بالنظر لما لهم من تأثير على تنفيذ البرامج وتعبئة الموارد. وردا على أحد الاستفسارات أبلغ نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج، الاجتماع بأن العديد من ممثلي اليونيسيف قد أعيروا إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمنسقين مقيمين وأنه يتوقع أن تتواصل هذه العملية، لكن بطريقة أكثر انتظاما، من خلال استخدام "مجموعة" من المرشحين المؤهلين.

١٣٢ - وشدد العديد من الوفود على تحقيق مواءمة الدورات والحاجة عموما إلى المضي قدما في التعاون المشترك بين الوكالات. وفيما يتعلق بالتعاون المشترك بين الوكالات، اعتبر الدور الذي يقوم به الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسة ولجنة التنسيق الإدارية في هذه الجهود مناسب التوقيت ومحل ترحيب.

١٣٣ - وأثير العديد من التساؤلات حول عدم تحقيق تقدم نحو وضع دليل مشترك. وأوضحت الأمانة أن هذا الأمر عسير المنال، ولا سيما فيما بين الشركاء في الفريق الاستشاري المشترك المعني بالسياسة، نظرا لأن لكل منظمة من المنظمات ما يخصها من ولاية وأساليب عمل فريدة. بيد أنه قد يكون بالإمكان التركيز على بعض الجوانب التي يمكن أن يتوفر فيها قدر أكبر من الأرضية المشتركة، كما في مجال التقييم.

١٣٤ - وفيما يتعلق بالتقدم المحرز في مجال أماكن العمل المشتركة، أكدت الأمانة لأعضاء المجلس أن اليونيسيف ملتزمة بهذا الأمر بقوة ومن ثم فهي تقوم بدور نشيط. كما تبحث اليونيسيف عن الوسائل الكفيلة بالحصول على خدمات مشتركة، مثل خدمات الأمن والاتصالات السلكية واللاسلكية وما إلى ذلك.

١٣٥ - وباختصار، عددت الأمانة العامة مجالات التقدم الهامة الرئيسية التالية: نظام المنسقين المقيمين وفكرة الأفرقة الميدانية؛ والاشتراك في نهج البرامج القطرية؛ وعملية متابعة المؤتمرات؛ والاعتراف بضرورة برامج العمل الوطنية ومذكرات الاستراتيجية القطرية لبلوغ الأهداف.

باء - متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية

١٣٦ - أبلغت الأمانة العامة أعضاء المجلس بأن اليونيسيف تعمل في إطار سياساتها المتعلقة بتنظيم الأسرة، وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وسلوك الشباب. وأعربت الوفود عن سرورها عموما للجهود التي تبذلها اليونيسيف في متابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية. وكان من رأيها أن المجلس قد زود بصورة واضحة للدور الذي تؤديه اليونيسيف. وتتطلع الوفود إلى استعراض التقرير المتعلق بمتابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، الذي تعده الأمانة العامة من أجل الدورة العادية الثالثة لعام ١٩٩٥. وشدد أحد الوفود على أهمية مراعاة النتائج التي تتمخض عنها المؤتمرات الدولية، في حين أعرب وفد آخر عن ترحيبه باشتراك اليونيسيف في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات وبالعمل الذي تقوم به على الصعيد القطري. وأثنى متكلم آخر على اليونيسيف للنهج الشامل الذي تتبعه إزاء برنامج العمل، بينما شجع الأمانة على مواصلة عملها في حدود ولايتها. وعلى الرغم من تشديد اليونيسيف على التكامل، ينبغي لها أن تحافظ على هويتها الفريدة.

١٣٧ - وأعرب أحد الوفود عما يساوره من قلقه إزاء النهج الذي تتبعه اليونيسيف لمتابعة المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، حيث أن التقرير ذا الصلة يبدو مبهما وسطحيا إلى حد ما. وحث المتكلم اليونيسيف على أن تتخذ موقفا من هذا الأمر يتسم بمزيد من النشاط والايجابية، حسبما سبقت الإشارة إليه خلال المناقشات المتعلقة بالمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية التي أجريت في الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٥.

جيم - متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية

١٣٨ - تركز اليونيسيف، على نحو ما ذكر نائب المدير التنفيذي لشؤون البرامج في العرض الذي قدمه، على الأصعدة القطرية في متابعتها لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأعرب العديد من الوفود عن قلقه لأن المناقشات المشتركة بين الوكالات المتعلقة بمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لاتزال في مرحلة أولية. ووافقت الأمانة على ذلك، واعترفت بالدعم الذي تقدمه للتعجيل بالجهود المبذولة في هذا المجال. وأشار متكلم آخر إلى أن العناصر الرئيسية لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية تتصل اتصالا مباشراً باليونيسيف، كما حث الأمانة على القيام بدور نشيط فعال، ولا سيما بالنظر إلى الروابط الوثيقة التي تربطه بمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل والمؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية والمؤتمر العالمي الرابع القادم المعني بالمرأة.

١٣٩ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه إزاء إصرار اليونيسيف على تعزيز مبادرة ٢٠/٢٠. وقال المتكلم إنه يأمل أن يتسنى لليونيسيف أن تتخذ في المستقبل من توافق الآراء المتوصل إليه في مؤتمر القمة أساسا لأعمالها، مما يعني أن المبادرة ستضطلع بها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الشريكة المهتمة بذلك. ورأت وفود أخرى أن المبادرة جد وثيقة الصلة بالموضوع، وأيدت الجهود التي تبذلها اليونيسيف والهيئات الأخرى للمساعدة على توجيه الموارد إلى المجالات الأشد احتياجا. بيد أن العديد من المتكلمين نوهوا بأهمية تولي الأمم المتحدة قيادة هذه المبادرة. وذكر وفدان المجلس بوجود توافق آراء بشأن اللغة وأنه، لذلك، يمكن تأييد المبادرة.

١٤٠ - وأحاط المجلس علما بالتقرير السنوي المقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وقرر إحالته إلى المجلس (انظر المقرر ١٧/١٩٩٥ للاطلاع على نص المقرر الذي اعتمده المجلس التنفيذي).

رابعا - المقررات المتخذة

١٤/١٩٩٥ - التقدم المحرز في متابعة مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير الى مقرره ١٩٩٤/س/٢ (E/ICEF/1994/13) بشأن إجراء استعراض للتقدم المحرز حتى منتصف العقد في سبيل تنفيذ الالتزامات الواردة في الإعلان وخطة العمل الصادرين عن مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؛

١ - يرجو من المدير التنفيذي أن يقوم بدور ايجابي داعم في المساعدة على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢١٧/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ وأن يضطلع بمشاورات داخل منظومة الأمم المتحدة ومع أعضاء المجلس التنفيذي بشأن أفضل الطرق التي تستطيع بها اليونيسيف أن تدعم هذه العملية التي دعا إليها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ومقرر المجلس التنفيذي ١٩٩٤/س/٢؛

٢ - يقترح الذكرى السنوية السادسة لمؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، أي ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، موعدا مناسبا لإعلان نتائج ذلك الاستعراض؛

٣ - يحث جميع الحكومات على أن تشارك في هذا الاستعراض عن طريق الاضطلاع قبل أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ بتقييمات للتقدم المحرز في منتصف العقد في سبيل بلوغ أهداف مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؛

٤ - يحث كذلك البلدان على القيام، لدى إجرائها لتلك التقييمات، بإشراك سلطات المقاطعات والسلطات المحلية، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والجماعات المدنية في هذا النشاط، وذلك اهتداء بروح الفقرة ٣٤ '١' من خطة عمل مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؛

٥ - يدعو المنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية إلى أن تتقدم بمساهماتها في تقييم الحكومات للتقدم المحرز حتى منتصف العقد والخطوات التي ينبغي اتخاذها لكفالة بلوغ أهداف عام ٢٠٠٠؛

٦ - يطلب إلى الأمانة أن تدعم البلدان، متى طلبت إليها ذلك وضمن سياق البرامج القطرية لليونيسيف، في جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتقدم المحرز في سبيل بلوغ أهداف منتصف العقد وأهداف العقد، وفي التقييم الإجمالي لاستجابة البلد إلى إعلان مؤتمر القمة العالمي وخطة عمله. وينبغي تحقيق المواءمة بين جميع الأعمال المنجزة لدعم جمع البيانات المتعلقة بأهداف منتصف العقد وأهداف

نهاية العقد وتنسيقها وتقاسمها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، كما ينبغي أن تسفر عن تحسين واستدامة القدرة الوطنية على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بحالة الأطفال؛

٧ - يطلب أيضا الى الأمانة أن تحيل الى المجلس مستقبلا تقارير المدير التنفيذي عن تكلفة إجراء استعراض منتصف العقد بالنسبة لليونيسيف وبرامجها القطرية، وحيثما أمكن، بالنسبة للشركاء الآخرين، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وغيرهم من الشركاء في الأمم المتحدة.

٨ - يطلب كذلك إلى الأمانة أن تعمل في تعاون وثيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، واليونسكو، والمكتب الإحصائي بالأمم المتحدة، في التنسيق المنهجي لنتائج التقييمات الوطنية للتقدم المحرز وغيرها من البيانات ذات الصلة بهدف القيام، بحلول منتصف عام ١٩٩٦، بتقديم بيان متماسك شامل بحالة تحقيق أهداف منتصف العقد والتقدم المحرز في سبيل بلوغ الأهداف المنشودة للطفل والتنمية بحلول عام ٢٠٠٠.

الـــدورة السنويـــة
٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥

١٥/١٩٩٥ - عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات، التقارير المالية

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بالتقرير المؤقت عن عملية بطاقات المعايدة وما يتصل بها من عمليات عن الفترة من ١ أيار/مايو ١٩٩٤ إلى ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٥ (E/ICEF/1995/AB/L.7 و Corr.1) والتقرير المالي لعملية بطاقات المعايدة وحساباتها عن السنة المنتهية في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٤ (E/ICEF/1995/AB/L.6).

الـــدورة السنويـــة
٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥

١٦/١٩٩٥ - المقترحات المتعلقة باستعراض تعاون اليونيسيف وبرامجها

إن المجلس التنفيذي

يوافق على ما يلي من توصيات المدير التنفيذي المتعلقة بالتعاون البرنامجي بصيغتها الموجزة في الوثيقة E/ICEF/1995/P/L.10 و Add.1:

(أ) مبلغ ٦١٥ ٨٧٠ ٤٩ دولارا لتمويل الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٢٨١ ٤٨ دولار للتمويل التكميلي لأغراض التعاون البرنامجي في افريقيا، على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1995/
الكاميرون	١٩٩٥	٧٥٠ ٠٠٠		P/L.28
الكاميرون	١٩٩٦-١٩٩٧	٢ ٨٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.28
تشاد	١٩٩٥	١٨١ ٦٨٠		P/L.15
تشاد	١٩٩٦-٢٠٠٠	٨ ٥٠٠ ٠٠٠	١٦ ٠٢٥ ٠٠٠	P/L.15
غابون	١٩٩٦	٧٥٠ ٠٠٠	٣٠٠ ٠٠٠	P/L.28
غينيا	١٩٩٥	٧١٥ ٩٣٥		P/L.28
غينيا	١٩٩٥	٧٦٥ ٠٠٠		P/L.28
غينيا	١٩٩٦	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٥ ٤١٥ ٠٠٠	P/L.28
نيجيريا	١٩٩٦	١٦ ٠٠٠ ٠٠٠	٧ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.28
سيراليون	١٩٩٥	٢٠٠ ٠٠٠		P/L.28
سيراليون	١٩٩٦-١٩٩٧	٣ ٦٠٠ ٠٠٠	٦ ٧٧٦ ٠٠٠	P/L.28
زائير	١٩٩٥	٣٧٣ ٠٠٠		P/L.28
زائير	١٩٩٦-١٩٩٧	١٤ ٠٠٠ ٠٠٠	٦ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.28

(ب) مبلغ ٠٠٢ ٦٩٧ ٣٦ من الدولارات لتمويل الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٨٠٠ ٨٤ دولار للتمويل التكميلي لأوروبا الوسطى والشرقية، وكمنولث الدول المستقلة ودول بحر البلطيق، على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1995/
كازاخستان	١٩٩٥-١٩٩٩	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.25
قيرغيزستان	١٩٩٥-١٩٩٩	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.25
مولدوفا	١٩٩٥-١٩٩٦	١ ٥٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.31
طاجيكستان	١٩٩٥-١٩٩٩	٦ ٢٥٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.25
تركمانستان	١٩٩٥-١٩٩٩	٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.25

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1995/
تركيا	١٩٩٥	٤٩٧ ٠٠٢		P/L.31
تركيا	١٩٩٦	٢ ٢٠٠ ٠٠٠	٢ ٨٠٠ ٠٠٠	P/L.31
أوزبكستان	١٩٩٥-١٩٩٩	٦ ٢٥٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.25
الدعم البرنامجي والعمليات البرنامجية	١٩٩٥-١٩٩٩	٥ ٠٠٠ ٠٠٠		P/L.25

(ج) مبلغ ٩٣٣ ٠٩٦ ١٣ دولارا لتمويل الموارد العامة ومبلغ ٠٠٠ ٢٦٠ ٤٥ دولار للتمويل التكميلي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، على النحو التالي:

البلد	الفترة	الموارد العامة	الأموال التكميلية	الوثيقة E/ICEF/1995/
الجزائر	١٩٩٥	٣٥٧ ٦٧٦		P/L.30
الجزائر	١٩٩٦-١٩٩٧	٢ ٠٠٠ ٠٠٠	١ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.30
عمان	١٩٩٥	١٢٩ ٤١٦		P/L.30
عمان	١٩٩٦	١ ٠٠٠ ٠٠٠		P/L.30
المرأة الفلسطينية والطفل الفلسطيني في:				
لبنان	١٩٩٦-١٩٩٧	٧٠٠ ٠٠٠	١ ٠٤٠ ٠٠٠	P/L.30
الجمهورية العربية السورية	١٩٩٦-١٩٩٧	٤٠٠ ٠٠٠	٦٢٠ ٠٠٠	P/L.30
الضفة الغربية وغزة	١٩٩٥	٤٠٩ ٨٤١		P/L.30
الضفة الغربية وغزة	١٩٩٦-١٩٩٧	٢ ٤٠٠ ٠٠٠	٣٢ ٦٠٠ ٠٠٠	P/L.30
السودان	١٩٩٥	٢٠٠ ٠٠٠		P/L.30
السودان	١٩٩٦	٥ ٥٠٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠ ٠٠٠	P/L.30

الـــدورة السنويـــة
٢٥ أيار/مايو ١٩٩٥

١٧/١٩٩٥ - التقرير السنوي المقدم الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

إن المجلس التنفيذي

يحيط علما بالتقرير السنوي الذي أعده المدير التنفيذي لتقديمه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ((E/ICEF/1994/14 (Part.III) وبالتقرير المتعلق بمتابعة اليونيسيف لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية (E/ICEF/1995/19) ويقرر إحالة هذين التقريرين الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية لعام ١٩٩٥.

الـدورة السنويـة
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

١٨/١٩٩٥ - ضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في أفريقيا

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير الى مقرره ١٩٩٤/س/٣ (E/ICEF/1994/13)،

١ - يؤكد من جديد التزامه القوي والمستمر تجاه افريقيا بوصفها المنطقة ذات الحاجة الأشد والأولوية العليا، ويطلب الى المدير التنفيذي أن يضع استراتيجيات محددة من أجل ترجمة هذه الأولوية إلى اجراءات ملموسة، بما في ذلك اقتراح زيادة الموارد المخصصة للبرامج القطرية في افريقيا؛

٢ - يؤكد من جديد التزامه بمبادرة الأمين العام الخاصة من أجل افريقيا، ودعمه لها ويرحب بما أسهمت به اليونيسيف حتى الآن. ويطلب الى المدير التنفيذي أن يكفل مواصلة قيام اليونيسيف بدور نشط في العمل المشترك بين الوكالات المتعلق بتنفيذ هذه المبادرة؛

٣ - يعترف بما للتعليم الأساسي من دور حاسم في التنمية، وتحقيقا لهذا الغرض: (أ) يحث الحكومات في افريقيا على وضع خطط عمل دينامية قابلة للتطبيق ورصد الموارد بهدف رفع المعدلات المتدنية للقيد بمراحل التعليم والتوجه نحو بلوغ أهداف توفير التعليم للجميع المعتمدة في المؤتمر العالمي للتعليم للجميع ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل؛ (ب) ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم الدعم الى البلدان في صياغة هذه الخطط وتعبئة الموارد الخارجية لتنفيذها؛

٤ - يدعو حكومات الدول الأفريقية إلى زيادة وتعزيز اشتراك المجتمعات المحلية في تخطيط وتنفيذ وإدارة برامج تقديم الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الالتزامات المعلنة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية؛

٥ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم، بالتعاون الوثيق مع الحكومات الافريقية، بتنسيق أنشطة اليونيسيف مع الأنشطة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما منظمة الصحة العالمية، والاشتراك في تعزيز الاستراتيجيات والبرامج القائمة للمساعدة على تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الملاريا؛

٦ - يطلب كذلك الى المدير التنفيذي أن يقيم علاقات تشارك مع الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لدعم الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية لبلوغ أهداف، أو مجموعات أهداف، محددة في إطار برامج عملها الوطنية؛

٧ - يحث البلدان المانحة والمؤسسات المالية الدولية على النظر في جميع التدابير الممكنة بغية تخفيف عبء الدين الرسمي الذي تتحمله البلدان الافريقية، بما في ذلك إلغاء الدين وعمليات تحويله إلى استثمار اجتماعي في مجالات الصحة والتعليم والإمداد بالمياه والمرافق الصحية، ويشجع المدير التنفيذي على أن يدعو على أعلى المستويات الممكنة الى تخفيض الديون الافريقية الثنائية والمتعددة الأطراف، بسبب آثارها السلبية على الأطفال؛

٨ - يطلب إلى المدير التنفيذي تعزيز تعاون اليونيسيف مع المنظمات الاقليمية ودون الاقليمية في افريقيا، سعيا الى تحسين رفاه المرأة والطفل في افريقيا؛

٩ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يعمل على توفير موارد اضافية من المصادر الخاصة والعامة على السواء من أجل البرامج الافريقية، وذلك عن طريق أمور منها تعزيز تعاونه مع مؤسسات التمويل المتعددة الأطراف والثنائية بما في ذلك البنك الدولي ومصرف التنمية الافريقي؛

١٠ - يؤكد من جديد التزامه ببناء القدرات المحلية بوصف ذلك استراتيجية برنامجية ذات أهمية حاسمة، ويطلب إلى المدير التنفيذي تعزيز التعاون مع المؤسسات المحلية والمنظمات غير الحكومية في أفريقيا في وضع وتنفيذ برامج قطرية مدعومة من اليونيسيف،

١١ - يطلب الى المدير التنفيذي أن يضمن مواصلة تعزيز قدرة اليونيسيف التنفيذية في افريقيا، في إطار الاصلاح التنظيمي؛

١٢ - يطلب إلى المدير التنفيذي أن يقدم الى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ١٩٩٧ تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر القائم المتعلق بضمان بقاء الطفل وحمايته ونمائه في افريقيا.

الدورة السنوية
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

١٩/١٩٩٥ - مراجعة حسابات مكتب كينيا القطري

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما بنتائج تحقيق مراجعي الحسابات في حالات الاحتيال وسوء الإدارة في مكتب اليونيسيف القطري في كينيا؛

٢ - يعرب عن بالغ قلقه إزاء هذه الأحداث الخطيرة؛

٣ - يرحب بالتدابير التي اتخذتها بالفعل المديرة التنفيذية وبالبيان الذي أدلت به أمام المجلس في ٢٥ أيار/مايو بشأن الخطوات الفورية التي تقترح اتخاذها بغية تعزيز المساءلة والاجراءات المالية داخل المنظمة؛

٤ - يطلب الى المديرة التنفيذية أن تكفل تصميم هذه الاجراءات العلاجية بحيث تحول دون تكرار الاحتيال أو سوء الإدارة في اليونيسيف بأسرها؛

٥ - يطلب إلى المديرة التنفيذية أن تقدم تقريرا مرحليا آخر الى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ١٩٩٥ عن كل من الحالة في كينيا على وجه التحديد، والخطوات الملموسة التي يجري اتخاذها لتعزيز عمليات الإدارة المالية والمساءلة والإشراف في اليونيسيف.

الدورة السنوية
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

٢٠/١٩٩٥ - عملية بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٥

ألف - النفقات المدرجة في الميزانية لعملية بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها لموسم عام ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق بالنسة للسنة المالية الممتدة من ١ أيار/مايو ١٩٩٥ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦ على النفقات المدرجة في الميزانية البالغة ٨٧,١ مليون دولار على النحو المفصل أدناه الموجز في العمود الثاني من المرفق الأول من الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.8:

	(بملايين دولارات الولايات المتحدة)
مكتب المدير	٠,٩
مجموعة المنتجات	٤٨,٢
جمع الأموال من القطاع الخاص	٩,١
العمليات والمالية	١٤,٣
المجموع الفرعي[أ]	٧٢,٥
المصروفات غير التشغيلية[ب]	
برنامج تنمية الأسواق	٤,٠
برنامج تنمية جمع الأموال	٧,٠
العروض	٠,١
التكاليف المتصلة بنقل المكاتب	١,٨
نصيب عمليات بطاقات المعايدة من تكاليف اليونيسيف الإدارية	٠,٢
برنامج تنمية اللجان الوطنية في أوروبا الوسطى والشرقية	١,٥
المجموع الفرعي	١٤,٦
مجموع النفقات - موحدة	٨٧,١

(أ) للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول ١ - ألف من الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.8.

(ب) للاطلاع على التفاصيل، انظر الجدول ١ من الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.8.

٢ - يأذن للمدير التنفيذي بما يلي:

(أ) تكبد النفقات الموجزة في العمود الثاني من المرفق الأول من الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.8 وزيادة النفقات حتى المستوى المشار إليه في العمود الثالث من المرفق الأول من نفس الوثيقة، إذا ما ارتفعت الحصيلة الصافية الظاهرة من مبيعات المنتجات و/أو من جمع الأموال من القطاع الخاص إلى المستويات المشار إليها في العمود الثالث من المرفق الأول، وبالتالي تخفيض النفقات إلى ما دون المستوى المشار إليه في العمود الثاني إلى الحد الذي تتطلبه الظروف في حالة انخفاض الحصيلة؛

(ب) مناقلة الأموال بين مختلف الميزانيات عند الضرورة، كما هو مفصل في الفقرة ١ أعلاه؛

(ج) إنفاق مبلغ إضافي بين دورات المجلس التنفيذي، إذا ما اقتضت ذلك تقلبات أسعار الصرف، لضمان استمرار عملية بطاقات المعايدة.

باء - الإيرادات المدرجة في الميزانية لموسم عام ١٩٩٥

إن المجلس التنفيذي،

يحيط علما بأن الحصيلة الصافية لعملية بطاقات المعايدة، فيما يتعلق بالسنة المالية الممتدة من ١ أيار/مايو ١٩٩٥ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٦، مدرجة في الميزانية بمبلغ ٢٣٤,٠ مليون دولار على النحو الوارد في العمود الثاني من المرفق الأول من الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.8.

جيم - مسائل السياسة العامة

إن المجلس التنفيذي،

١ - يوافق على التغييرات الحادثة في الوظائف حسبما ورد في الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.8، باستثناء النقل المقترح لوحدة شؤون الموظفين، ومع عدم إجراء أي تخفيض في عدد الوظائف؛

٢ - يجدد برنامج تنمية جمع الأموال بمبلغ ٧ ملايين دولار مقررة لعام ١٩٩٥؛

٣ - يجدد برنامج تنمية الأسواق بمبلغ ٤ ملايين دولار مقررة لعام ١٩٩٥؛

٤ - يأذن بتوسيع برنامج تنمية اللجان الوطنية في أوروبا الوسطى والشرقية ليشمل أربع لجان وطنية جديدة، هي لجان استونيا ولاتفيا وليتوانيا وسلوفينيا، على النحو الموصى به في الفقرة ١١ من الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.8، ويوافق، لهذا الغرض، على ميزانية قدرها ١,٥ مليون دولار منها ٠,٢ مليون دولار في شكل استثمارات غير متكررة؛

٥ - يلاحظ الأشكال الثلاثة المختلفة لبيانات الإيرادات المقدمة من عملية بطاقات المعايدة في وثيقة مجلسها ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يقوم، لصالح تحقيق مزيد من الشفافية والمواءمة فيما يتعلق بالنشاطين الهادفين إلى توليد الدخل، أي مبيعات المنتجات وجمع الأموال من القطاع الخاص، باستخدام شكل بيان الإيرادات على النحو الوارد في الجدول ١ من خطة عمل وميزانية عملية بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها (E/ICEF/1995/AB/L.8) وذلك بالنسبة إلى جميع وثائق العملية التي تقدم إلى المجلس التنفيذي

في المستقبل. وفضلا عن ذلك، يوصي المجلس التنفيذي بأن تقدم عملية بطاقات المعايدة في خطة عملها وميزانيتها القادمة تحليلا للربحية على الصعيد الإقليمي مشفوعا بتوصياتها؛

٦ - يلاحظ أن عملية بطاقات المعايدة قد أدرجت في خطة عمل وميزانية العملية (E/ICEF/1995/AB/L.8)، النتائج المؤقتة للسنة السابقة بوصفها آخر التقديرات حسب الموصى به في دورة دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ١٩٩٤، ويقرر، بغية تخفيف عبء العمل عن الأمانة والمجلس التنفيذي، ألا تقدم عملية بطاقات المعايدة في المستقبل تقريرا مؤقتا إلى المجلس؛

٧ - يحيط علما باقتراح المدير التنفيذي الوارد في الفقرة ٢٠ من الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.8، ومفاده نقل وحدة شؤون الموظفين من عملية بطاقات المعايدة إلى شعبة شؤون الموظفين؛ بيد أنه نظرا لهيكل العملية وحجمها ولاحتياجاتها الفريدة من نوعها إلى الموظفين الذين يتعاملون مع نظرائهم من القطاع الخاص، يقرر أن يوالي المدير التنفيذي النظر في هذه المسالة في سياق الاستعراض التنظيمي؛

٨ - يحيط علما باقتراح المدير التنفيذي الوارد في الوثيقة E/ICEF/1995/AB/L.9 بتغيير السنة المالية لعملية بطاقات المعايدة والعمليات المتصلة بها من ١ أيار/مايو - ٣٠ نيسان/أبريل إلى ١ كانون الثاني/يناير - ٣١ كانون الأول/ديسمبر ومن أجل زيادة الشفافية والمواءمة، ويقرر أن يوالي المدير التنفيذي النظر في هذه المسألة في سياق الاستعراض التنظيمي؛

٩ - يقرر، في إطار متابعة الاستعراض التنظيمي، أن تقدم في خطة العمل القادمة لعملية بطاقات المعايدة دراسة، مشفوعة بالتوصيات، عن أفضل هيكل وموقع للعملية، بحيث تظهر أسواقها الرئيسية، وشركاءها التجاريين ومجالات النمو المحتملة، دون استبعاد إمكانية جمع موظفيها في مقر واحد.

الدورة السنوية
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

١٩٩٥/٢١ - استراتيجيات اليونيسيف في مجال التعليم الأساسي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع الارتياح بالتقرير المتعلق باستراتيجيات اليونيسيف في مجال التعليم الأساسي (E/ICEF/1995/16)؛

٢ - يؤيد إطار برامج التعليم، بما في ذلك نطاقها وأهدافها ومجالات عملها واستراتيجياتها، المحددة في الوثيقة E/ICEF/1995/16؛

٣ - يشجع أمانة اليونيسيف على مواصلة دعمها للبلدان لكي يتسنى لها تحقيق أهداف توفير التعليم للجميع في التسعينات عن طريق تنفيذ برامج العمل الوطنية؛

٤ - يشجع أيضا أمانة اليونيسيف على الاستمرار في القيام بما يلي، بالتنسيق والتعاون مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومع الشركاء الوطنيين ومقدمي المساعدة الخارجيين، ولدى اختيار المجالات الاستراتيجية للمساعدة في البرامج القطرية:

(أ) التركيز على تعميم إمكانيات حصول الأطفال على تعليم أساسي - وذلك بزيادة معدلات الاستبقاء وإكمال الدراسة ومعدلات الالتحاق من خلال الجمع بين النُهج النظامية و، حسب الاقتضاء، غير النظامية وزيادة فرص حصول المرأة على التعليم الأساسي؛

(ب) دعم الارتقاء بالتعليم الأساسي بغية تمكين التلاميذ من اكتساب المستوى الأدنى المطلوب من المهارات والمعارف بجملة طرق، منها اتخاذ ما يلزم من تدابير مثل تقييم الإنجاز في مجال التعلم، والنُهج التي تركز على التلميذ، والابتكارات المتصلة بالقائمين بالتعليم وتدريبهم، وتحسين مواد التعلم نوعا وكما؛

(ج) تعزيز معارف الوالدين ومهاراتهما والنُهج القائمة على المجتمع المحلي والأسرة من أجل نماء الطفولة المبكرة، فضلا عن توفير "فرصة ثانية" في مجال التعليم الأساسي للشباب والنساء، باعتبارها كلها عناصر داعمة لتعميم التعليم الابتدائي؛

(د) زيادة ما يُخصص للتعليم الأساسي في البرامج القطرية من الموارد العامة والتكميلية على السواء تمشيا مع أهداف الخطة المتوسطة الأجل والدور الرئيسي الذي يؤديه التعليم الأساسي في تعزيز التقدم المستدام في مجال رفاه الطفل ونمائه؛

٥ - يحث أمانة اليونيسيف على زيادة التأكيد في برامجها على ما يلي:

(أ) استهداف المشاكل النظامية الرئيسية في مجال التعليم الأساسي، التي من قبيل انعدام المساواة بين الفتيات والفتيان، والكفاءة، والنوعية، والصلة بالموضوع، والتكاليف، والتمويل، والإدارة، وكذلك استهداف البلدان والمناطق التي تواجه احتياجات وتحديات أعظم في مجال التعليم الأساسي، مثل البلدان التسعة المكتظة بالسكان، وافريقيا، وأقل البلدان نموا، مع التركيز على السياسات والاستراتيجيات الوطنية الملائمة للتصدي لهذه المشاكل؛

(ب) بناء قدرة البلدان على تخطيط وتنفيذ برامج التعليم عن طريق تعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية، مع توجيه اهتمام خاص إلى دعم ما يقوم على اللامركزية وعلى المناطق من أعمال التخطيط، والإدارة وتطوير لقدرات المحلية على إنتاج الكتب وغيرها من مواد التعليم الأساسي، والرصد والتعبئة لأغراض تعميم التعليم الأساسي؛

(ج) اعتماد نهج نظامي مدروس تجاه تطوير التعليم في الأجل الطويل، والنهوض بإصلاحات مجدية من حيث التكاليف، وتعبئة الموارد، ووضع استراتيجيات مستدامة من أجل تعميم فرص التعليم مع ترقيته، بما في ذلك التعليم في ميدان حقوق الإنسان؛

(د) تقديم خدمات تعليمية للأطفال في حالات الطوارئ، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، وذلك بهدف إعادة حياة الأطفال إلى مجراها الطبيعي إلى أقصى حد ممكن، والتوسع في إتاحة فرص التعليم للأطفال العائشين في ظل أوضاع صعبة أخرى، بمن فيهم الأطفال العاملون والأطفال المعوقون، مع إدراك ضرورة قدرة برامج التعليم على التجاوب مع ظروف الأطفال المختلفة وخصائصهم؛

٦ - يطلب إلى المدير التنفيذي تقييم واعتماد التدابير اللازمة لإعادة توجيه وتعزيز قدرة اليونيسيف على القيام بدورها على نحو فعال في مساعدة البلدان النامية على بلوغ أهداف توفير التعليم للجميع.

الدورة السنوية
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

٢٢/١٩٩٥ - استراتيجيات اليونيسيف في مجال الإمداد بالمياه والمرافق الصحية البيئية

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علما مع الارتياح بالتقرير المتعلق باستراتيجيات اليونيسيف في مجال الإمداد بالمياه والمرافق الصحية البيئية (E/ICEF/1995/17)؛

٢ - يعترف بأن توفير إمكانية الحصول على مياه شرب نظيفة للجميع يمثل حاجة إنسانية أساسية، وإجراء جوهريا لإعمال حق الطفل في التمتع بأعلى مستوى صحي يمكن الوصول إليه؛

٣ - يؤيد إطار برنامج الإمداد بالمياه والمرافق الصحية البيئية، بما في ذلك نطاق العمل وأهدافه ومجالاته، والمبادئ التوجيهية والاستراتيجيات البرنامجية كما وردت في الوثيقة E/ICEF/1995/17، وكما أوضحها بيان الأمانة الذي سيظهر في التقرير النهائي للاجتماع؛

٤ - يشجع أمانة اليونيسيف على مواصلة تقديم الدعم للبلدان من أجل تحقيق هدف توفير إمكانية الوصول الى إمدادات المياه والمرافق الصحية البيئية للجميع، وذلك بتنفيذ برامج العمل الوطنية؛

٥ - يشجع كذلك أمانة اليونيسيف على أن تواصل، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين ومع وكالات الدعم الخارجي، ومع اختيار الاستراتيجيات ذات الصلة في إطار البرامج القطرية، القيام بما يلي:

(أ) تشجيع الالتزام العام وإعداد السياسات الوطنية واتخاذ الاجراءات المعجلة، والدعوة الى كل ذلك، من أجل تلبية احتياجات الأطفال والفقراء وحقوقهم فيما يتعلق بالامداد بالمياه والمرافق الصحية البيئية؛

(ب) وضع الأهداف الوطنية والمحلية وتحديدها واستعراضها، والعمل مع الحكومات والشركاء المناسبين ومتابعة انجازاتهم من خلال نظم الرصد الفعالة؛

(ج) تشجيع وتعزيز علاقات التشارك التي يتم تكوينها وتعزيزها مع الحكومات على جميع الأصعدة ومع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص ووكالات الدعم الخارجي وغيرها، بما يكفل التعاون والتكامل؛

(د) دعم التوسع في الخدمات الأساسية التي يديرها المجتمع المحلي، مع الاحتفاظ بالالتزام القوي وتوفير الدعم الحافز للتوسع في الخدمات المحققة لفعالية التكاليف باستخدام التكنولوجيات المناسبة، مع مراعاة احتمالات قيام المجتمعات المحلية نفسها بتطوير هذه الخدمات؛

(هـ) دعم برامج الطوارئ بالنسبة للاحتياجات الأساسية في مجال الإمداد بالمياه والمرافق الصحية البيئية في إطار نظام الأمم المتحدة للاستجابة في حالات الطوارئ؛

(و) تخصيص الموارد الملائمة، على النحو المتوخى في الخطة المتوسطة الأجل (E/ICEF/1994/3)، من الموارد العامة والأموال التكميلية للإمداد بالمياه، وللتثقيف في مجال المرافق الصحية والنظافة العامة، ولتحسين قدرة النظراء الوطنيين على المواجهة الفعالة للتحديات في هذا القطاع؛

(ز) تشجيع التوحيد القياسي المناسب لتكنولوجيا الإمداد بالمياه وخدمات المرافق الصحية من أجل التقليل الى أدنى حد ممكن من تكاليف التركيب والعمليات والصيانة.

٦ - يحث اليونيسيف على زيادة التأكيد على ما يلي، وتخصيص الموارد لذلك، حسب الاقتضاء:

(أ) المرافق الصحية البيئية، والنظافة العامة وتغيير السلوك؛

(ب) إدارة المجتمع المحلي "للبيئة المائية"، في سياق جدول أعمال القرن ٢١ والرعاية البيئية الأولية (انظر الوثيقة E/ICEF/1993/L.2)؛

(ج) بناء القدرات، مع اعتماد النهج البرنامجية التي تبني القدرات على جميع الأصعدة وفي جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك إنشاء المراكز المرجعية داخل المجتمعات المحلية لضمان التنمية المستدامة للقطاع؛

(د) مشاركة المجتمع المحلي في التكاليف الاستثمارية والتكاليف المتكررة بالنسبة للمستويات الأساسية من الخدمات، مع مراعاة الرغبة في الدفع والقدرة عليه، والاسترداد الكامل للتكاليف الاستثمارية والتكاليف المتكررة بالنسبة للمستويات العالية من الخدمات من أجل توفير الموارد الإضافية للتوسع في الخدمات الأساسية وكفالة استدامتها؛

(هـ) النهج التي تحقق التوازن بين الجنسين لتحقيق الأهداف، مع الاعتراف بالمرأة كصاحبة دور رئيسية وكعامل تغيير وليس كمجرد مستفيدة أولى، في سياق الجهود العامة التي تبذل لتمكين المرأة (انظر الوثيقة E/ICEF/1994/L.5).

(و) النهج القائمة على الإسهام في تحقيق الأهداف وتشجيع دور المجتمع المحلي، بدعم من أصحاب المصلحة الآخرين، في تخطيط الخدمات وتنفيذها وإدارتها ورصدها؛

(ز) أعمال البحث والتطوير المتعلقة بالتكنولوجيا والمسائل الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك نقل التكنولوجيا بغرض تعزيز فعالية التكاليف والأثر والاستدامة؛

(ح) مساعدة البلدان على توحيد تعريف التغطية وتحسين نظم الرصد بإدخال مؤشرات عن العمليات والآثار؛

(ط) تعزيز الروابط مع برامج الصحة والتعليم والتغذية والبيئة وغيرها من البرامج الانمائية، مع استغلال التعاون بين جميع القطاعات التي تدعم بقاء الطفل وحمايته ونماءه؛

(ي) تحسين وتعزيز قدرة موظفي اليونيسيف المعنيين بالإمداد بالمياه والمرافق الصحية، بوسائل منها زيادة نسبة النساء في القطاع وتحسين تدريب الموظفين، بما في ذلك نقل المعرفة والمهارات والتوجيه وإقامة الهيكل الوظيفي الذي يستجيب استجابة فعالة لتحقيق أهداف القطاع؛

(ك) تقديم الدعم المناسب لتشجيع الإمداد بالمياه وخدمات المرافق الصحية في المناطق الحضرية المحرومة المنخفضة الدخل.

الدورة السنوية
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

١٩٩٥/٢٣ - انتخاب ممثلي المجلس التنفيذي لدى اللجنة المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف المعنية بالتعليم

إن المجلس التنفيذي

يقرر انتخاب العضو والعضو المناوب، التالي اسماهما، لدى اللجنة المشتركة بين اليونسكو واليونيسيف المعنية بالتعليم لفترة السنتين ١٩٩٥-١٩٩٦ من مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: السيدة إيارا غلوريا أرياس برادرو، عضوا، والسيدة هيلواز فلهينا دي أراوجو، مناوبا، وكلتاهما من البرازيل.

الدورة السنوية
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

١٩٩٥/٢٤ - شكل مقررات المجلس التنفيذي في المستقبل

إن المجلس التنفيذي،

إذ يشير إلى مقرره 1994/R.1/1 (E/ICEF/1994/13/Rev.1)،

١ - يطلب إلى الأمانة أن تنظر في شكل مقررات المجلس في المستقبل لتسهيل تيسير تسيير العمل بطريقة عملية وفعالة؛

٢ - يطلب أيضا إلى الأمانة أن تقدم توصياتها إلى المجلس في دورته العادية الثالثة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

الدورة السنوية
٢٦ أيار/مايو ١٩٩٥

- - - - -